جامعـــة قاصـــــدي مرباح- ورقلـــــة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة :علوم سياسية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

عنوان المذكرة

إشكالية انفصال جنوب السودان وأثرها على دول المحور الإفريقي

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية

إعداد الطالبة:

- حدادي إيمان

تحت إشراف:

أ.د بوحنية قوي

نوقشت وأجيزت بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة

أ- بالحبيب عبد الله ....أستاذ بجامعة ورقلة...................................رئيسا

أ-د بوحنية قوي .... أستاذ بجامعة ورقلة...........................مشرفا ومقررا أ-

بن الشيخ عيصام ....أستاذ بجامعة ورقلة..................................مناقشا

السنة الجامعية: 2014م-2015م

الشكر

نهدي إليكم نفوسنا و قلوبنا

فعزيزة تهدى لخير عزيز

في هذا اليوم الباسم الجميل و بعد عناء و مشقة طريق طويل كنتم أنتم لنا فيه النوؤ و الدليل

نهديكم بعض مما نكنه من حب و إحترام و تقدير و لو أننا نقف دائما أمام ما قدمتموه لنا

عاجزين عن التعبير ،نسأل الله عز وجل أن يجزيكم عنا خير الجزاء و ان يجعل كل ما قدمتموه لنا في ميزان حسناتكم ،حفظكم الله و رعاكم.

شكرا لكل من ساهم في نجاح هذه المذكرة من قريب أو من بعيد

شكرا أستاذي الفاضل لتوجيهاتك القيمة

شكرا أبي ،شكرا أمي

شكرا صديقتي سارة

شكرا عبدو

شكرا إخوتي

إهداء

إلى كل من أضاء بعلمه سماحة غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

و برحابته سماحة العارفين

إلى أبي الذي لم يبخل علي يوما بشيئ

وإلى أمي التي زودتني بالحنان و المحبة

إلى إخوتي و أسرتي جميعا

إلى شريك الحياة الذي كان معي صبورا

مقدمة:

تشهد القارة الإفريقية مشاكل عديدة من بينها النزاعات الأمنية كظهور المنظمات الإرهابية والانقلابات وسقوط الحكومات ناهيك عن المشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة وإنتشار الأوبئة أيضا التعددات الإثنية و العرقية الكبيرة مما يؤدي إلى إختلاف الإيديولوجيات والمعتقدات واللغات كل هاته العوامل تشكل تعقيدات في القارة الإفريقية ومن بين الدول الإفريقية التي عانت بعض هاته المشاكل دولة السودان التي شهدت إنقسام أو بالأحرى إنفصال جنوبها عن شمالها مما أدى إلى التأثير عليها في العديد من الجوانب من بينها الجانب الجغرافي لتراجع مكانتها إفريقيا .

حيث تسببت مشكلة الجنوب بالعديد من الأزمات السياسية والإقتصادية في السودان،فهي كانت وراء التوتر الإجتماعي وإنقسام القوى السياسية وتخبط السياستين الداخلية والخارجية للدولة وهي ما أطاح بالنظام العسكري الأول والثاني،وكذالك بالأنظمة الديمقراطية الثانية والثالثة التي شهدتها البلاد. كما يصف بعض الباحثين مشكلة الجنوب بالمشكلة الإقليمية التي تمتد تبعاتها إلى العالم العربي و القارة الإفريقية إلى حد السواء.

_أسباب إختيار الموضوع:

لقد تم إختيار موضوع الدراسة هذه لأسباب ذاتية و موضوعية

- ✓ **أما الأسباب الذاتية فيمكن تلخيصها:**
- o **الإهتمام بالدراسة الإستراتيجية و التي هي أصل التخصص و خاصة الجانب الأمني.**
- o **الرغبة في معرفة الأسباب الحقيقية لهذا الإنفصال خاصة لدولة بحجم السودان و التي كانت تحتل المرتبة الأولى إفريقيا.**

أما الأسباب الموضوعية للدراسة

- ✓ **إشكالية اللإستقرار التي تشهدها إفريقيا في الآونة الأخيرة و أثرها على القارة ككل خاصة إنقسام السودان التي كانت تحتل الصدارة من الناحية الجغرافية.**
- ✓ **محاولة فهم كيفية تقسيم الثروات الطبيعية بعد هذا الإنقسام خصوصا و أن هذا الإنقسام تم بطريقة شرعية عن طريق الإقتراع.**

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من حيث أنها توفر من الناحية النظرية مجالا للمهتمين بالشؤون الإفريقية الإطلاع على التحليل الشامل و الكامل لجوانب الأنفصال بين السودان شمال و السودان جنوب ومخلفات هذا الإنقسام على القارة، كما تساهم هذه الدراسة أيضا لدى المهتمين بالشأن السياسي في القارة الإفريقية وخاصة صناع القرار والسياسيين الذين يحاولون إيجاد حل لهذه المعضلة وخصوصا تردي الأوضاع الأمنية في القارة .

4_أهداف الدراسة:

– تهدف الدراسة إلى الوصول إلى مجموعة من النتائج:

– التعرف على دوافع الإنفصال و المهددات الناتجة عنه.

– تحديد النتائج و أبعادها الداخلية و الخارجية.

– القيام بدراسة أستشرافية حول ما ستؤول إليه السودان و بالتحديد جنوب السودان.

الإشكالية:

تكمن المشكلة الأساسية لدراستنا هاته في محاولة فهم إنفصال جنوب السودان و تحديد أسبابه ثم تحديد إنعكاساته على القارة الإفريقيةو يمكننا بلورة هذه المشكلة في السؤال التالي:

ما هي تداعيات إنفصال جنوب السودان على الإستقرار في القارة الإفريقية؟

مما يجعلنا نطرألأسئلة البحثية التالية:

- **ما هي إستراتيجية شمال السودان في التعاون مع الجنوب المنفصل؟**
- **ما هي الإستراتيجية التي إستعملها جنوب السودان للتعايش مع الوضع الجديد محليا و إقليميا ؟**

6_الفرضية:

إن التعددات الإثنية داخل لبسودان،تزيد في تهديد أمنها القومي.

كلما زاد التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للسودان،كلما تأزمت الأوضاع السياسية و الأمنية.

الفكر الإسلاموي له دور في إنفصال جنوب السودان

7_حدود الدراسة:

الحدود الزمنية من 2005_2014 و هي الفترة التي تم فيها التوقيع علة إتفاقية السلام الشاملة نيفاشا و التصويت على الإنقسام و إتخاذ الجنوبيون قرار الإنفصال و الإستقلال عن الشمال

8_الإطار المنهجي للدراسة:

إعتمدنا في دراستنا هذه على ألية المسح التاريخي الذي يساعد في دراسة كرونولوجيا بداية الأزمة وصولا إلى الإنفصال و تداعياته و التحولات السياسية الجذرية المفاجئة التي ظهرت في السودان كما إعتمدنا أيضا على المنهج التحليلي الوصفي الذي يهتم بدراسة الظواهر و ووصفها وصفا منهجيا دقيقا مع التحليل و قد إستعملناه هنا في وصف و تحليل و توضيح أسباب هذا الإنفصال ثم الإعتماد على المنهج المقارن لمقارنة أوضاع السودان قبل و بعد الإنفصال

9 الإطار النظري للدراسة:

بما أننا بصدد دراسة حول بلد يعاني من مشكل الأقليات مما أدى به إلى الإنقسام فإنه من الضروري إستعمال النظرية الإجتماعية التي تهتم بالأمن المجتمعي و خاصة ما جاءت به مدرسة كوبن هاغن

ومن جهة أخرى يجدر بنا أن نتطرق إلى النظرية الاثنو–واقعية والتي تقوم علىالانتقال من تحليل الدولة كفاعل وحيد وراشد إلى تحليل ما يجري داخل الدولة،بالمنطق "الغرامشي"،وهو نوع من التكيف للنظرية الواقعية مع النزاعات الإثنية الكثيفة التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة داخل الدولة ذاتها .

ومن جهة أخرى يمكن التطرق للمقاربة الاقتصادية لتفسير النزاعات من خلال إسهامات " PAUL COLLIER"[1]

10_ الدراسات السابقة:

- **إبراهيم يوسف حماد عودة**،الدور الإسرائيلي في إنفصال جنوب السودان و تداعياته على الصراع العربي_ الإسرائيلي،جامعة النجاح،فلسطين2014

[1] المقاربة الإقتصادية لتفسير النزاعات،عي مقاربة تقدم بها العالم الإقتصادي بوول كولبيير تقوم على تفسير النزاعات لأسباب إقتصادية بحتة

تركزت هذه الدراسة حول الدور اللإسرائيلي البارز في إنفصال الجنوب السوداني عن الجمهورية السودانية الديمقراطية و من ثم تداعيات هذا الإنفصال على الصراع العربي اللإسرائيلي و منه تتركز الدراسة على موضوعين متصلين: الأول: دور إسرائيل في إنفصال جنوب السودان و الثاني: تداعيات هذا الإنفصال على الصراع العربي_الإسرائيلي

- **أحمد أبو سعدة،**جنوب السودان و أفاق المستقبل.

تركزت هذه الدراسة حول التقسيم الداخلي في السودان منذ القديم و التعدد الإثني خاصة في جنوب السودان حيث أشار إلى وجود النيليون و هم (الدينكا و النوير و الشك و الأنواك) أيضا النيليون الحاميون وهم (الديدينجا و البويا و التبوسا و الأتوكا) أيضا السودانيون الذين بدورهم يتكونون من عدة قبائل من بينها قبيلة (الزاندي).

- **تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 76 عن إفريقيا.**

وتركزت هذه الدراسة على الأزمة في دارفور التي خلقت البداية السريعة للحرب في إقليمع الغربي منذ 2004 حيث تم إعتبارها إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم و بالتالي تناولت هذه الدراسة الجانب الإنساني لأزمة دارفور .

وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة أولا من حيث الحقبة الزمنية حيث تناولت مشكلت إنفصال جنوب السودان منذ الإعلان عن التصويت بالإنفصال في 1 جانفي 2011 و ثانيا من حسث أنها ألمت بالأسباب الداخلية و الخارجية لإنفصال جنوب السودان أيضا أفاق دولة جنوب السودان و كيفية التعايش في ظل الإنقسام.

صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي قابلتني في بحثي هذا قلة المراجع خاصة الكتب و الكتب التي تم العمل بها كانت في شكل نسخات إلكترونية pdf أيضا أن هذا البحث يحتاج إلى التنقل مما يكلف الجهد و الوقت .

مصطلحات الدراسة

الأزمة:تعرف الأزمة على أنها خلل في النمو في أحد المجالات أو إضطراب في العلاقة بين طرفين أو أكثر كما يرى البعض أن الأزمة تعبير عن واقع نزاع بين طرفين تربطهما علاقة تتضارب فيها الأهداف و يكون التنافس فيها على موارد محدودة و يحس كل منهما أن الأخر يعيق وصله إلى أهدافه,

الصراع:تنافس أو صدام بين إثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الإعتبار يين ، يحاول فيها كل طرف تحقيق أغراضه و أهدافه و مصالحه و منع الطرف الأخر م نتحقيق ذالك بوسائل و طرق مختلفة و الصراع قد يكون مباشرا أو غير مباشر ،سلميا أو مسلحا واضحا أو كامنا.

الحرب الأهلية: حالة صراع مسلح يقع بين فريقيين أو أكثر في أراضي دولة واحدة نتيجة لنزاعات حادة و تعذر إيجاد أرضية مشتركة كلها بالتدرج او بوسائل سلمية و يكون الهدف لدى الأطراف السيطرة على مقاليد الأمور و ممارسة السيادة ،أما أسبابها فقد تكون سياسية أو طائفية أو دينية أو عرقية أو إقليمية.

خطة البحث:

إعتمدت الباحثة لتفسير هذا البحث على الخطة التالية:

الفصل الأول بعنوان:**التطور التاريخي للأزمة بين الشمال و الجنوب السوداني** حيث يحتوي عذا الفصل على ثلاثة مباحث المبحث الأول بعنوان **الجذور االجغرافية لأزمة الجنوب السوداني** أما بالنسبة للمبحث الثاني فهو بعنوان **الجذور التاريخية لأزمة الجنوب السوداني** أما المبحث الثالث **النشأة الفعلية لدولة جنوب السودان**.

أما بانسبة للفصل الثاني فهو بعنوان:**القوى المتدخلة في إنفصال جنوب السودان** حيث يحتوي عذا الفصل على ثلاثة مباحث المبحث الأول بعنوان،**دور القوى الخارجية في إنفصال جنوب السودان (بريطانيا،إسرائيل)**، أما المبحث الثاني فهو بعنوان **إتفاقية السلام الشاملة أو (نيفاشا)** في 2005

أما المبحث الثالث فهو **الإستفتاء على الإنفصال و نتائجه** ,

و أخيرا الفصل الثالث بعنوان **تداعيات إنفصال جنوب السودان**،ويحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث ،المبحث الأول **تداعيات الإنفصال على السودان كرقعة جغرافية واحدة**، أما المبحث الثاني فهو بعنوان **تداعيات إنفصال جنوب السودان على دول المحور الإفريقي (دراسة حالة مصر)**، أما المبحث الثالث فهو بعنوان **سيناريوهات مستقبل السودان بعد الإنفصال**.

ملخص الدراسة:

تسببت مشكلة الجنوب السوداني بالعديد من الأزمات السياسية و الاقتصادية في السودان فهي كانت وراء التوتر الإجتماعي و إنقسام القوى السياسية و تخبط السياستين الداخلية و الخارجية للدولة،وهي ما أطاح بالنظام العسكري الأول و الثاني،وكذالك بالأنظمة الديمقراطية التي شهدتها البلاد،كما يصف بعض الباحثين مشكلة الجنوب بالمشكلة الإقليمية التي تمتد تبعاتها إلى العالم العربي و القارة الإفريقية على حد السواء.

وتعددت المحاولات لحل الأزمة السودانية و،و إختلفت طرق تعاطي الحكومات السودانية المتعاقبة مع تلك الأزمةّ ،بين الحل العسكري المتمثل بإستخدام القوة لإدماج جنوب السودان مع شماله ،وبين الحل السياسي الذي يقر الفوارق بين الطرفين و يمنح الجنوب حكما ذاتيا ،وكان إتفاق نيفاشا عام 2005 أبرز تلك المحاولات فهو الذي أوقف الحرب ووضع أسسا لتقاسم السلطة و الثروة،ومنح أهل الجنوب الحق بعد 6سنوات من التصويت على مصير الجنوب بالإنفصال أو بالوحدة مع الشمال،وإختار أهل الجنوب الإنفصال و لاكن الأمر لن يتوقف عند هذا الحد ،لأن لهذا الأمر تداعيات على كلا الطرفين.

Abstract:

The problem of the south sudan was the reason for many of the political and
economic crises in Sudan, and it was behind the social tension and the division of the political forces, and the floundering of the domestic and foreign policy in the state. In addition, this problem caused the fall of the first and second in the state.
military regime, as well as the second and third democratic regimes that the country had witnessed.
Some of researchers describe the problem of the south as a regional problem whose consequences extend to the all of the Arab world and African continent as well.
Furthermore, there were many attempts to resolve the crisis in southern Sudan, and the successive Sudanese governments used different methods to deal with this crisis, such as the solution of using military forces to integrate the north with southern Sudan and the political solution that recognizes the differences between the two parties and grants autonomy to the south.
The Naivasha agreement in 2005 was the best of those attempts because it was the one which stopped the war and laid the groundwork for the sharing of power and wealth and gave the people of the south the right after six years to vote over the fate of the South for the separation or unity with the north, and the people of the south have chosen the separation.
Yet things will not stop at this poin because this separation will have many implications for the two parties.


الفصل الأول: التطور التاريخي للأزمة بين
الشمال و الجنوب السوداني

الفصل الأول:التطور التاريخي لانفصال جنوب السودان

إن الموقع المتميز للسودانيين شمال القارة ووسطها فرض عليه أن يكون سودانا عربيا و إفريقيا في نفس الوقت، وهو بذالك يشكل منطقة تماس حضاري تؤكد إلى حد بعيد أو تنفي مقولة صراع الخضارات.[1]

المبحث الأول:الجذور الجغرافية لإنفصال جنوب السودان

يقع السودان في شمال القارة الإفريقية، و يعتبر من حيث المساحة أكبر دولة إفريقية، حيث يتربع على مساحة تقدر بمليونين متر مربع،له خط حدودي يصل إلى 7697 كلم يتوزع إلى 9 دول هي مصر ،إريتيريا،إثيوبيا،كينيا ،أوغندا،زائير ،جمهورية إفريقيا الوسطى،تشاد وليبيا ،إضافة إلى ساحل البحر الأحمر الذي يبلغ 853 كلم ، وفي الداخل يتميز السودان جغرافيا بالتباعد والتعدد، ونستطيع علة الأقل أن نقسمه إلى قسمين، سودان شمال وسودان جنوب "فهناك تنافض بين شمال السودان الصحراوي الطابع و جنوبه ذو المناخ الموسمي الممطر. [2]

كما يتميز الإقليم الجنوبي في السودان بأن عوامل إرتباطه بالشمال جغرافيا و بشربا أقل إذا ما قورنت بباقي الأقاليم "غرب السودان و شرقه"، و يشمل جنوب السودان الولايات الإدارية الثلاث و هي "النيل الأعلى عاصمتها مالكال ، مساحتها 338 772 كام مربع، "بحر غزال " وعاصمتها واو مساحتها 200 498 كلم مربع و وولاية " الإستوائية" عاصمتها جوبا و مساختها 197969 كلم مربع، وبذالك يمكن القول أن مساحة جنوب السودان تشكل ربع مساحة السودان ،كما يشكل عدد سكانه ربع العدد الكلي لسكان السودان،ويرتبط جنوب السودان بالدول اللإفريقية التي تقع جنوبه إرتباطا يتعدى في الكثير من الأحيان إرتباطه بشماله.[3]

التباين البشري في الجنوب:

تاريخ وجود الإنسان في السودان قديم جداً ويرجع إلى أكثر من 700.000 عام 2 ، وعلى مدار التاريخ ظلت تتوافد مجموعات بشرية الى السودان بشكل استمر بلا انقطاع ، وأسهمت إسهاما مباشراً في صناعة حضارة التاريخ ، غير أن من المؤكد أن السمة الغالبة لهذا التوافد ليس الثبات بل الحركة والتنقل . بيد أن أول وجود ذي بال للحضارة كان في بلاد النوبة نشأ عمن عرفوا عند الدارسين بالمجموعات الحضارية (الأولى والثانية والثالثة) ويرجح هؤلاء الدارسون أنهم ينتمون إلى جنس البحر المتوسط ، وأن بهم شيئاً من العنصر الزنجي . وأن من هذه المجموعات . بعد تعرضها إلى تدخلات فرعونية وحامية وغيرها

[1] عمر سلمات،الأزمة السودانية1983_2005 (بين تفاعل العوامل الداخلية و تدخل المؤثرات الخارجية)مذكرة لنيل شهادة الماجستار جامعة الجزائر .2005_2006 ص 53

[2] نفس المرجع السابق

[3] نفس المرجع السابق ص 58

من العناصر البشرية . انحدرت الفصائل التي أنشأت الحضارة في السودان القديم وهم النوبة والعنج.

وفي الشرق سكنت العناصر التي عرفت عند العرب باسم البجة ، وتعرضوا كذلك للاختلاط بسكان النيل والمصريين ، كما جاء في المخططات المروية والكوشية والفرعونية ، كما خالطوا الأحباش ، وخالطهم العرب في هجرات قديمة لقبائل حمير أما الغرب فقد توافدت إليه مجموعات كبيرة من وادي النيل عبر دار فور.

أما الإقليم الجنوبي فقد شهد تحركات سكانية امتدت من بدايات القرن الميلادي الأول ، فقد وفدت مجموعة تعرف باسم (اللول) سكنت على امتداد بحر الغزال . سابقة لمجيء الدينكا والنوير . وأصول هذه المجموعة زحفت من الشمال غالباً من كردفان .[1]

وفي بداية القرن الثالث عشر الميلادي . أي بعد ستة قرون من محاولة الفتح الاسلامي الأول التي انتهت بمعاهدة البقط . تكاثفت الهجرات العربية بشكل كبير من مصر ومن الجزيرة العربية نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية ، وانفتح المهاجرون العرب على الشعوب السودانية من نوبة وبجة وعنج معايشة واختلاطا ، مستغلين نظام الوراثة والنسب عن طريق الأم لبسط نفوذهم السياسي ، فقد صاهرت قبيلة ربيعة البجة في الشرق ، وصاهرت فروعها النوبة في أرض المريس ، نتج عن هذه المصاهرة الاحفاد المعروفون (ببني كنز) الذين استطاعوا الوصول الى عرش النوبة ، مما كان له أثر في إضعاف الكيان السياسي للنوبة حتى سقطت دولتهم (المقرة) لينفتح الباب على مصراعيه لتوغل العرب . وخاصة قبائل جهينة . إلى حوض وادي النيل الأوسط ومتابعة السير الى أرض البطانة والجزيرة ، عبر بعضهم النيل الى كردفان ودار فور ، وهناك التقوا بوافد بشري سار محاذياً لشواطيء النيل الغربية الى دنقلا فكردفان ودار فور.

لما كان معظم هؤلاء العرب من البدو فقد ظلوا على بداوتهم وترحالهم ، غير أن جماعات غير يسيرة عمدت الى الاستقرار واختلطت بالسكان المحليين ، وقد أدى هذا التوافد العربي الكثيف الى إسقاط الكيانات السياسية التي كانت موجودة (المقرة . وعلوة) ونشأت على اثرها مشيخات وإمارات عربية.

وهكذا أضفت الهجرات العربية صبغة جديدة على التركيبة السكانية في السودان ، فنتيجة لحركة المصاهرة والاختلاط والحركة والتنقل ظهرت الكيانات القبلية المعروفة لدينا الآن في السودان الشمالي ، فالقبائل النوبية في الشمال كالدناقلة والمحس والكنوز والسكوت دخلت في الإسلام ونالت حظاً من الاستعراب ، ولكنها ظلت محتفظة بلغاتها ولهجتها وعاداتها المتوارثة . كذلك الأمر بالنسبة للقبائل البجاوية في الشرق كالأمرأر والهدندوة والبشاريين ، وقبائل الزغاوة والمساليت والفور والتاما في الغرب ،

[1] شبكة المشكاة الإسلامية،التباين الإثني و الثقافي في السودان وإشكالية الوحدة،على الربط http://ftp.meshkat.net/node/23042 بتاريخ 10.02.2015على الساعة 18:53

أما القبائل المصنفة عربياً مثل الجعليين والشكرية والبطاحين والكواهلة ودغيم وكنانة والكبابيش والبقارة والرزيقات والتعايشة ، فإنها تأثرت في سحناتها بالتداخل مع السكان المحليين ، ولكنها ظلت تحتفظ بكيانات قبيلة متميزة تستشعرها وتعتز بها. [1]

أما في الجنوب فإن المجموعات التي تتحدث اللغات النيلية اليوم ، كالشلك والباريا والنوير والأنواك والأشولي ، فقد انحدرت حسبما يشير التراث الشفهي المنقول الى مواطنها الحالية من أصول أولية وفدت الى المنطقة من جنوب غرب الحبشة ، وبالتحديد ما بين نهر (اومو) وأعالي نهر البيبور .

إن هذا الانحدار اتسم بالحركة وعدم الاستقرار نسبة لطبيعة المنطقة ، ولم يستقر وجودها إلا بعد أن أنشأ الفونج سلطة مركزية قوية توغلت جنوباً في الأحراش الى (غندكرو) ، ولكن تعرض هذه المجموعات للتأثير العربي كان ضعيفاً ويكاد يكون منعدماً بسبب توقف حركة الفتح الاسلامي لدولة الفنج[2]

المبحث الثاني:الجذور التاريخية لمشكلة السودان

أولا:فترة الحكم المصري للسودان:

حرصت مصر في زمن محمد علي « على تحقيق أمنها المائي عن طريق تأمين منابع نهر النيل، بالإضافة لتوسيع زراعتها وفتح أسواق تجارية جديدة تقوي من اقتصادها، فأرسلت أولى الحملات العسكرية باتجاه السودان تحديدا في عام 1839، و استمر الوجود المصري في السودان إلى عصر الخديوي إسماعيل ،إذ سميت تلك الفترة بعصر الإمبراطورية المصرية.[3]

ثانيا:مرحلة الحكم الثنائي (البريطاني_المصري)

بعد إحتلال بريطانيا لمصر عام 1882 إنتقل السودان إلى مرحلة الحكم البريطاني_المصري و التي إمتدت منذ العام 1899 حتى العام 1924 و خلال هذه الفترة كانت رغبات بريطانيا عي السائدة في السودان ،إذ عمدت بريطانيا إلى عزل الجنوب كليا عن الشمال ،وبدأت بإرسال البعثات التبشيرية إلى الجنوب بحجة رفع مستوى السكان التعليمي و الثقافيّ،كما قامت أيضا بتيسيير دخول التجار اليونانيين إلى جنوب السودان،وكذالك أهل الشام من ذوي الأصول المسيحية، كما أصدرت القوات البريطانية في سنة 1918 قانونا يقضي بجعل العطلة الرسمية في الجنوب يوم الأحد و إعتمدت اللغة الإنجليزية كلغة رسمية بدلا من اللغة العربية ،كما قامت بإنشاء خط فاصل بين الشمال و الجنوب إمتد على طول نهر العرب ، و طلبت من زعماء القبائل الجنوبية التخلي عن الأسماء العربية ،و كذالك التخلي عن الملابس التقليدية و منعت بيعها في الأسواق،وقدمت مكافأة

[1] نفس المرجع السابق
[2] نفس المرجع السابق
[3] د.دريد الخطيب و محمد أمير الشب،إنفصال جنوب السودان:الجذور و التطورات و التداعيات،كلية الإقتصاد ،جامعة حلب ص385

للطلاب المتميزيين تتمثل في الدراسة في المدارس التبشيرية العليا المنتشرة في أوغندا،ومنعت الدخول إلى الجنوب إلا بإذن رسمي من السلطات البريطانية[1].

أدت هذه الممارسات إلى إحداث شرخ حقيقي بين شمال السودان و جنوبه،ووصلت بريطانيا إلى ما أرادته من وراء سياستها التي أستمرت عبر السينين،وترسخت هذه الممارسات في المجتمع الجنوبي ،وبدأت تظهر بوادر الإختلاف بين شطري السودان.[2]

هذا الوضع أدى إلى عقد لقاء بين الشمال و الجنوب كان الأول من نوعه،وقد جرى هذا القاء في مدينو جوبا في عام 1947،وبعد أن تبادل الطرفان وجهات النظر،طلب الجنوبيين من الشماليينالضمانات التي رأو أنها ضرورية لردم الهوة بين الطرفين و محاولة تطويق الإختلاف بينهم. و من بين هذه الضمانات:

- **إحترام الثقافة الجنوبية و تشجيعها**
- **المصالحة و المساواة بين المواطنين في شطري السودان**
- **المساواة العرقية بين الشطرين**
- **دفع التنمية الإقتصادية و التعليمية في السودان**
- **إشراك أهل اجنوب في إدارة السودان كله،مع حكم ذاتي للجنوب[3]**

ثانيا:مرحلة ما بعد الإستقلال:

حصل السودان على إستقلاله في عام 1956 حيث نادى بتصفية الإستعمار و منح السودانيين حثق تقرير مصيرهم،حيث لإستمرت الجهود حتى إجتمع البرلمان السوداني في 1955 و أعلن لإستقلال السودان و طالب دولتي الحكم الثنائي الإعتراف بالسودان دولة مستقلة، و التين وافقتا و تم الإجلاء ورفع العلم السوداني في 1جانفي 1956.[4]

شكلت ثلاثة تحديات رئيسية تاريخ سودان ما بعد الاستقلال وهي مسألة الدستور ومشكلة الجنوب ومعضلة التنمية في السودان. هذا بجانب الصراعات الأيديولوجية بين الأحزاب اليمينية واليسارية وبين الديمقراطيين والشموليين وقد حظي كل منهم بتجربة حظه في مواجهة التحديات الثلاثة الرئيسية أعلاه.

[1] الخطيب و محمد أمير الشب،إنفصال جنوب السودان:الجذور و التطورات و التداعيات،كلية الإقتصاد ،جامعة حلب ص386
[2] نفس المرجع السابق
[3] نفس المرجع السابق ،ص8
[4] Mansour Khalid:The government they deserve: the role of the elite in Sudan's political evolution Kegan Paul International, (1999

1. الحكم المدني الأول1954_1958

فشلت الأحزاب السودانية بعد الاستقلال في الاتفاق على أية صيغة توفيقية بينها حول نظام الحكم والدستور واستمر الخلاف لعدة سنوات بعد الاستقلال، كما اخفقت في تقديم حل لمشكلة جنوب السودان، بالإضافة لتردي الأحوال الاقتصادية مما مهد لتدخل الجيش لإقصائها من الحكم، مستغلا السخط الجماهيري المتزايد بتأزم الأوضاع في البلاد[1].

2. الحكم العسكري الأول1058_1964

كان استيلاء الجيش بقيادة الفريق إبراهيم عبود على السلطة في 17 نوفمبر تشرين الثاني 1958م، أول ضربة لنظام التعددية الحزبية في السودان ومقدمة لسلسلة طويلة من الإنقلابات العسكرية التي صبغت تاريخ البلاد شكل الحكم العسكري حكومة مدنية تكنوقراطية حاول من خلالها التصدي للمشاكل الأساسية الثلاثة للبلاد[2].

حيث قام بإنشاء المعاهد الإسلاميو و مدارس تعليم القرآن،وإستبدل بالأحد الجمعة و جعله يوم العطلة الرسمي،،وحظر التبشير المسيحي في الجنوبوطرد المبشرين،كماإتخذ الخل العسكري منهجا لحل قضية الجنوب،وسعى إلى إدماجه بالقوة مع الشمال،ولكن هذه السياسة أدت إلى عدة أمور أبرزها تدويل قضية الجنوب تحت ضغط الفاتيكان وبعض الدول الغربية.[3]

3. ثورة أكتوبر الشعبية1964_1969

هذه الفترة كانت فترة رئاسة سر الختم خليفة،الذي أدرك أن جنوب السودان هو أحد الأسباب التي أدت إلى إلى سقوذ رئاسة إبراهيم عبود،لذالك إتصل بقادة تمرد عام 1963وعقد معهم مؤتمر للحوار الوطني،ضم إلى جانبهم دول إفريقية كثيرة،أبرزها مصر و الجزائر وايجيريا،ةنتج عنه تبني النظام الإقليمي في الحكم،بالإضافة إلى وجود مجلس تشريعي وحاكم للجنوب،ولكنه فشل في تطبيق ما تم التوصل إليه في الحوار وفشل أيضا في بعض المسائل التفصيلية المتعلقة بأمور تنمية الجنوب وخدمة أقاليمه المختلفة،وإنتهى هذا كله بحدوث إنقلاب عسكري عام 1969 متأثرا بدرجة كبيرة بثورة جويلية في مصر[4]

[1] نفس المرجع السابق
[2] نفس المرجع السابق
[3] الخطيب و محمد أمير الشب،إنفصال جنوب السودان:الجذور و التطورات و التداعيات،كلية الإقتصاد ،جامعة حلب ص9
[4] Eric stoner,sudan's1964october revolution inspires currents protests;February 29th,2012 on: http://wagingnonviolence.org/2012/02/sudans-october-revolution-inspires-current-protests

4. الحكم العسكري الثاني:1969_1985

عرف هذا الإنقلاب بالإنقلاب النميري،و قد قام النميري في عام 1969بإصدار إعلان تم فيه القبول الصريح بالفوارق و الإختلافات الثقافية و التريخية بين الشمال و الجنوب،وهذا ما لقي ترحيبامن قبل الجنوبيين و بخاصة حركة أنيانيا،وقائدها جوزيف لاقو،هذا التلاقي بين الشمال الجنوب أثمر عن عقد مؤتمر في أديسا بابا عام 1962 و الذي أعطى بموجبه للسودانيين حكما ذاتيا موسعا و ضم قادة التمرد في الجيش السوداني،وضمن ذالك صراحة في الدستور.[1]

5. إنتفاضة أفريل الديمقراطية 1985-1989

إستمر الوضع هادئا ما يقارب 10 سنوات حتى عام 1985،ثم عاد إلى التفجر من جديد نتيجة لإنقسامات داخل القادة الجنوبيين و نتيجة أيضا لإعلان حكومة الشمال تطبيقها لمبادى الشريعة الإسلامية على الجنوب من جديد،مما دفع بالحرب الأهلية إلى الواجهة مرة أخرى،وظهرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق و تمكنت من السيطرة على حوالي 80% من جنوب السودان.[2]

المبحث الثالث:النشأة الفعلية لدولة جنوب السودان

أجرى سكان جنوب السودان إستفتاء في مرحلة ما بين 9ألى 15 جانفي 2011 حول ما إذاكان سكان جنوب السودان يرغبون بالبقاء في دولة واحدة مع السودان أو الإنفصال بدولة مستقلة و ذالك تنفيذا لبنود إتفاقية السلام الشامل و التي وقعت في نيفاشا بين الحكومة السودانية و الحركة الشعبية لتحرير السودان في 9 جانفي 2005.[3]

إتفاقية نيفاشا:

ضمن هذا الإتفاق في الدستور السوداني و عرف بالدستور الإنتفالي المؤقت لعام 2005 و مهد هذا الإتفاق الطريق لكيانين في السودان (إسلامي في الشمال و علماني في الجنوب) مع الإحتفاظ بحق تقرير المصير بعد ست سنوات، وأصبح هذا الإتفاق

---

[1] أحمد يوسف القرعي،نظام الحكم في السودان 1969_1985 و أثره،السياسة الدولية على الرابطhttp://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217685&eid=970:تم الإطلاع بتاريخ 16.2.2015

[2] نفس المرجع السابق

[3] السودان ... الجنوب يصوت بي بي سي العربية في 9 جانفي 2001 على الموقعhttp://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/02/110207_sudan_referendum_result تم الإطلاع يوم 17.02.2015 على الساعة 18.08

بمثابة الدستور الشامل للبلاد في هذع السنوات الست الإنتقالية،و أبرز ما تضمنه الإتفاق هو أمران ،الأول يتعلق بتقاسم السلطة و الثاني متعلق بتقاسم الثروة و خاصة النفط ،كما تضمن الإجراءات التمهيدية لإجراء الإستفتاء و الإنتخابات.[1]

أ- إتفاق تقاسم السلطة:

قسم إتفاق نيفاشا البرلمان السوداني بنسبة 52% لحزب المؤتمر الوطني الحاكم و 28%للحركة الشعبية لتحرير السودان ،أي حاز الإثنان أو طرفا الإتفاق على نسبة 80% من المقاعد البرلمانية و هي النسبة اللازمة لتمرير أي تعديل دستوري يراه الطرفان ضروري.كما أعطى الإتفاق أيضا نسبة 70% للحركة الشعبية لتحرير السودان في المجلس التشريعي الخاص بجنوب السودان،و هذه النسبة أيضا هي النسبة اللازمة لتمرير أي تشريع في برلمان الجنوب ،أي أن مفاصل القرار في البلاد هو بيد شريكي الإتفاق المؤتمر الوطني و الحركة الشعبية.

ب- إتفاق تقاسم الثروة:

وضع هذا الإتفاق كيفية إقتسام عائدات تصدير البلاد للنفط،هذا التصدير الذي بدأت الشحنة الأولى منه في عام 1999،وكانت وجهتها الصين ،ثم أصبحت الصادرات النفطية تمثل حوالي 70% من إجمالي الصادرات السودانية ، مع العلم أن الإحتياطي النفطي السوداني يقدر بأكثر من ملياري برميل و تقع حقول النفط الأساسية في وسط البلاد و جنوبها.و بحسب إتفاق نيفاشا فإن حصة الولاية المنتجة للنفط هي فقط 2% ثم تقسم العوائد الباقية أي 98%مناصفة بحث تحصل الحكومة المركزية على نسبة 49%.

ت- قانون الإستفتاء

تم الإتفاق بين حزب المؤتمر الوطني و الحركة الشعبية لتحرير السودان على ألا تقل نسبة المشاركين في الإستفتاء عن 60% من المسجلين على اللوائح ،أي اللذين يحق لهم التصويت ،ثم أن تكون نسبة 51% كافية لإعتبار ما يصوت عليه الجنوبيون قانونيا و نافذا سواء كان بالإنفصال أم بالوحدة ،وقد وضع قانونا للإستفتاء من أجل هذا الغرض تضمن 69مادة،توزعت على سبعة فصول ،تضمنت أحكاما عامة لكيفية إجراء الإستفتاء و المفوضية المشرفة عليه،إضافة إلى شرح عمليات الإقتراع و تنظيمها ،مع تركيزها على توفير البيئة الملائمة للإقتراع و كفالة حرية التعبير عن الرأي دونما أي ضغوطات .و لكن أهم ما في القانون أنه في

[1] دريد الخطيب،محمد الأمين الشب.إنفصال جنوب السودان (الجذور و التطورات و التداعيات)،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات .العدد 27 ،حزيران 2012كلية الإقتصاد،جامعة حلب.

حال تم التصويت لصالح الإنفصال فإن الطرفين سيدخلان في مفاوضاتتتناول بعض الأمور المعقدة التي أجلت في إتفاق نيفاشا و سميت بالقضايا العشر الخلافية.[1]

ث- الإنتخابات العامة التي تسبق الإستفتاء:

تأتي هذه الإنتخابات طبقا لما قررته إتفاقية نيفاشا ،و عي إنتخابات عامةلكل مستويات الحكم و تحت رقابة دولية والهدف من هذه الإنتخابات هو الوصول إلى طبقات حكم منتخبة تقود البلاد إلى الإستفتاء الذي يشكل الحد الأبرز .وستشمل هذه الإنتخابات ،أنتخاب رئيس للجمهورية ورئيس لحكومة الجنوب ورئيس لكل الولايات السودانية البالغ عددها 25 ولاية ،كما ستشمل إنتخاب أعضاء البرلمان الوطني و مجلس الجنوب التشريعي و مجلس الولاية التشريعي.[2]

و لعل من بين أهم الأمثلة على المشكلات الداخلية في السودان مشكلة إقليم دارفور :

مشكلة إقليم دارفور:

تعتبر مشكلة إقليم دارفور من الأزمات القديمة في القارة الإفريقية ،كما يعتبر النزاع المسلح الدائر بها نزاعا داخليا،وصورة حية للنزاعات المسلحة غير الدولية التي عرفها العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة.

إلا أنه بإكتشاف النفط في الإقليم ،وحصول الشركات الأسيوية على النصيب الأكبر من بترول المنطقة بدأ الإهتمام الأوروبي و الأمريكي الذي قابله تدهور أمني خطير،وفجأة تصاعدت الأحداث ،وأصبحت المنطقة الشغل الشاغل للمجتمع،والهم الأول الذي يؤرخ له الضمير العالمي بفعل الحملة الإعلامية الشرسة و التغطية الواسعة التي لم تكن في مخيلة السودانيين عامة و أهالي دارفور على وجه الخصوص،حيث تحرك الكجتمع الدولي للتعاطي مع هذه الأحداث دون غيرها،الأمر الذي يثير الدهشة و الشكوك في هذا الإهتمام البالغ الذي أبدته مجموعة من المنظمات الدولية بما فيهم منظمة الصحة العالمية التي صرحت أن حوالي سبعين ألف من المدنيين قد ماتوا جراء الأوبئة ،وسوء التغذية .[3]

إرتفعت الأحداث في إقليم دارفور عام 2003 و أدت إلى تعقيد الأزمة ،وتفاعل أطراف النزاع وتأثرت دول الجوار ،حيث أصبحت المنظمات الإقليمية و الولايات المتحدة الأمريكية أطرافا فاعلة في الأزمة.وعلى إثر هذا عملت الحكومة على تكثيف الوسائل الديبلوماسية ،ووافقت على تدخل الإتحاد الإفريقي ليكون شريكا في معالجة الأزمة داخل الإطار الإفريقي ،حيث

[1] نفس المرجع السابق ص 390
[2] نفس المرجع السابق
[3] كمرشو الهاشمي،سلطات مجلس الأمن في الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، ص 10.جامعة مخمد خيضر بسكرة 2012

تزامن ذالك مع الضغط الأوروبي و الأمريكي،الذي كان دافعا أساسيا لتدويل الأزمة،وعرضعا على مجلس الأمن الذي بدا في أول الأمر كشريك مع الإتحاد الإفريقي إلا أنه نتيجة لقلة إمكانيات هذا الأخير وحداثة تجربته أعلن عجزه عن مواصلة مهمته في معالجة الأزمة ،وتولى مجلس الأمن الملف بشكل رسمي ،حيث أصدر عدة قرارات بشأن الأزمة ،وأرسل لجنة لتقصي الحقائق فيما ادعى به المسؤولون الأمريكيون من وقوع جرائم إبادة جماعية من قبل الحكومة السودانية الأمر الذي لم يؤكده تقرير اللجنة.[1]

أسباب أزمة دارفور:

يمكن إرجاع أسباب الأزمة في إقليم دارفور إلى أسباب داخلية تتمثل في الصراع القبلي و الحروب الأهلية ،وسياسات الحكومة الخاطئة و أسباب إقتصادية و ثقافية ،هذا من جهة و أسباب خارجية من جهة أخرى تتمثل في تدخل الدول الأوروبية ،والولايات المتحدو و دول الجوار التي تربطها جذور تواصل مع أطراف النزاع الناشطة بالإقليم.[2]

إن الحروب الأهلية تعد من الأسباب التي نفخت النار في الصراع الدائر بإقليم دارفور وجعلته يختلف عن العديد من الصراعات التي حدثت به سابقا ،والتي أهمعا الصراع الليبي التشادي الشهير حول الإقليم التشاجي "إوزو.

تعتبر أزمة دارفور إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم ،قتل الآلاف و أجبر حوالي 830،000 على مغادرة بيوتهم.

وفي نفس الوقت تتهدد محادثات الإيقاد (الوكالة الدولية للتنمية) في نيفاشا بكينيا بين الحكومة و الجيش_الحركة الشعبية لتحرير السودان بالتوقف.[3]

إندلعت الحرب المكشوفة في دارفور في بداية 2003 عندما هاجمت مجموعتي التمرد اللتان يربطهما تحالف هش وهما جيش حركة تحرير السودان وحركة العدل و المساواة الإنشاءات العسكرية.حمل المتمردون الذين يسعون أيضا إلى إنهاء التهميش الإقتصادي و السياسي الحاد للإقليم السلاح لحماية مجتمعاتهم ضد حملة إمتدت لعشرين عاما تقوم بمساندة الحكومة مليشات ينحدر أعضاؤها من أصول عربية من دارفور و التشاد.[4]

---

[1] نفس المرجع السابق،ص 12

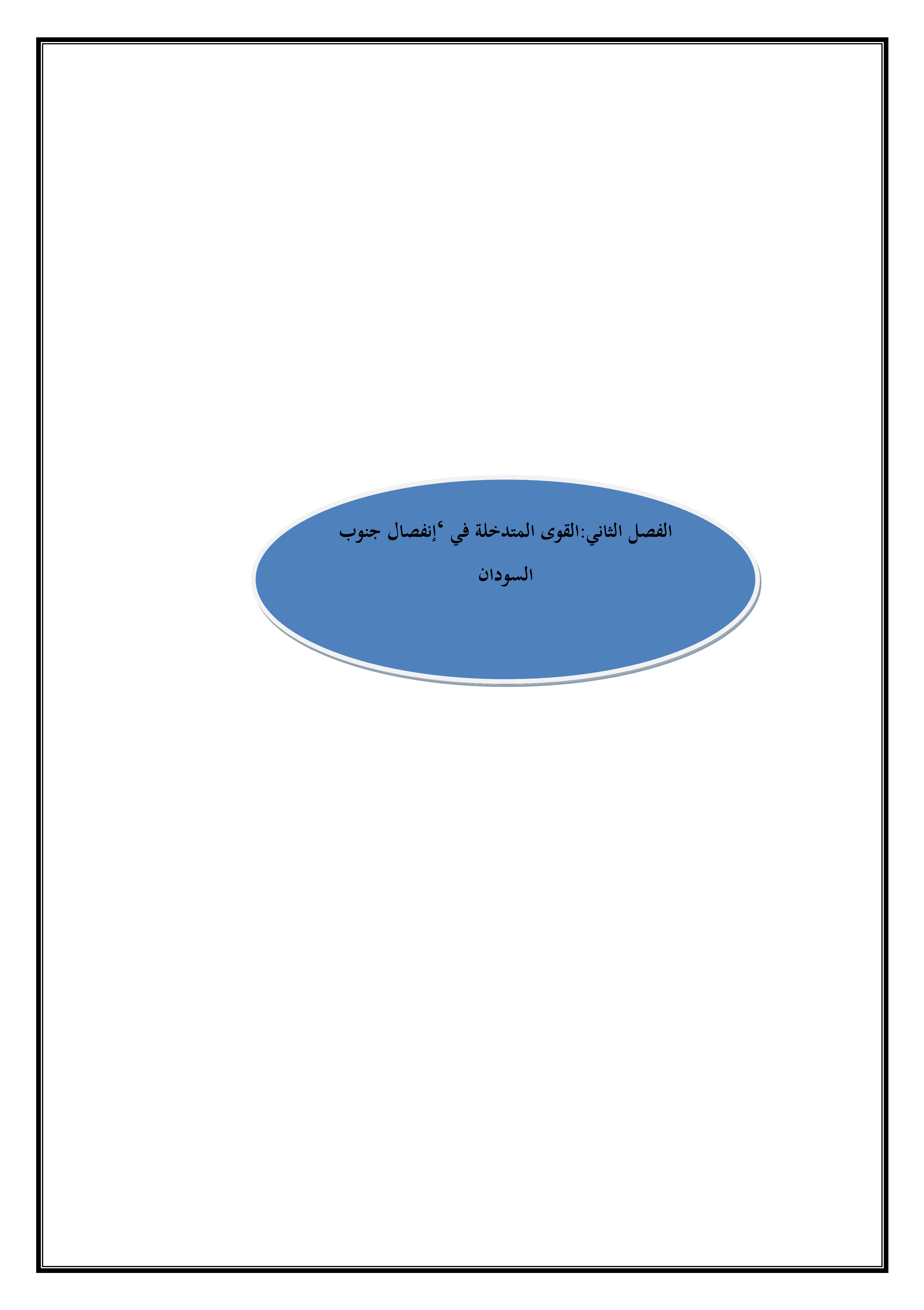
[2] نفس المرجع السابق،ص13

[3] مجموعة الازمات الدولية،ثورة دارفور:أزمة السودان الجديدة ، التقرير رقم 76 عن إفريقيا.ص 3

[4] نفس المرجع السابق

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول

وبالتالي يعتبر التنوع البشري وشساعة المساحة من بين أهم الخصائص التي تؤدي إلى الإنقسام والتشتت فشساعة السودان جعلتها تتقاسم الحدود مع 9 دول ومعظم هذه الدول يوجد معها تداخل في القبائل السودانية التي تزيد عن خمسمئة قبيلة ،وهذا ما يجعل الصراعات في جنوب السودان تتخد طابعا قبليا ، وذالك بسبب غياب التنمية عن أغلب مدن الجنوب مثل مدينة جونغلي حيث يكون أغلب النشاط الإقتصادي فيها هو للرعي،الأمر الذي يدفع بإتجاه الكثير من المشكلات نتيجة لتعرض قطعان المواشي للسرقة،أو لمشكلات الحصول على المرعى أو المياه ،ومع هذه المشكلات الصغيرة تبدأ مشكلات أكبر وأكثر تعقيدا، قد تصل إلى حد النزاعات المسلحة، وقد يتدخل فيها بعض الأطراف الخارجية و هذا ما يقودنا إلى البحث عن الأسباب الحقيقية وراء إنفصال جنوب السودان و هل هي أسباب داخلية بحثة أم هناك قوى خارجية لها يد في هذا الإنقسام.


الفصل الثاني:القوى المتدخلة في ‘إنفصال جنوب
السودان

الفصل الثاني:القوى المتدخلة في انفصال جنوب السودان

المبحث الأول:دور القوى الخارجية في لإنفصال جنوب السودان

شكل جنوب السودان عبر التاريخ ساحة للتدخلات الخارجية سواء كانت دول إقليمية مجاورة أم دول غربية بعيدة جغرافيا عن السودان ،وإرتبطت القوى الجنوبية غالبا بقوى خارجية لتدعيم موقفها،[1]حيث عدت مشكلة جنوب السودان أنموذجا للتخطيط الإستعماري البريطاني الذي نجح في بث المشكلات المستعصية في الدول المستعمرة مخلفا وراءه بعد الجلاء صعوبات مزمنة و خطيرة،لازالت تعاني منها السودان حتى وقتنا الحاضر .وذالك لأن سياسة بريطانيا تجاه الجنوب إتسمت بإبعاد الجنوب عن الشمال بدعوى إختلافه عنصريا و ثقافيا عن العنصر العربي و بذريعة حمايته من الشمال.[2]

✓ الدور البريطاني في إنفصال جنوب السودان

قد بدأ التمهيد لفكرة إشعال الحرب عبر محاولات فصل الشمال عن الجنوب منذ عام 1898و منذ ذالك الوقت وضعت الأسس التي تكفل القطيعة التدريجية بين أبناء الوطن الواحد حتى عام 1904 كانت الإجراءات التي بدأ البريطانيون يضعون لبناتها الأولى ،تتقدم لتصب إلى حد منع أبناء الشمال السوداني عن دخول الجنوب سواء بغرض السفر أو الزيارة أ, التجارة،وقد رافق هذا القرار إحداث تغيير جذري في نظم التعليم و الثقافة و التنمية بين أبناء السودان شماله و جنوبه ،لدرجة أن اللغة العربية كان محرما إستخدامها في الجنوب مثلا،ولقد لعبت البعثات التبشيرية دورا لا يمكن تجاهله في إرساء هذه القيم الجديدة،إذ إتبعت الإدارة البريطانية عملية تنصير أهالي الجنوب من خلال التعليم الذي تشرف عليه الكنيسة بشكل كامل .[3]

كما إعتمدت الإدارة البريطانية عملية تفتيت البلاد وزرع بذور الإنقسام بين أبنائها،من خلال بعث و إحياء وتكريس الواقع القبلي و إتباع سياستين تعليميتين مختلفتين في كل إقليم على حدة ولقد قامت هذه السياسة أساسا على محاربة اللغة العربية و الحد من إنتشارها وشط القبائل الجنوبية ،فضلا عن إيقافها لأي روابط بين الشمال و الجنوب في التعامل الإقتصادي و الثقافي،وتعزيزا لهذه السياسات قامت الحكومة الإستعمارية بسن مجموعة من القوانين الإستعمارية قد سبقتها مجموعة من الخطوات كانت تهدف ألى الحد من إنتشار اللغة العربية و الإسلام في الجنوب .

---

[1] Embassy of the republic of south sudan in Washington dc,short history of south sudan/qdress:101531st street nz suite 300,washington dc20007.Friday 9am 17/02/2014

[2] سداد مولود سبع،البعد العرقي و السياسي لمشكلة جنوب السودان (آبيي نموذجا)،ص137

[3] نفس المرجع السابق،ص138

ولم تقتصر السياسة الإستعمارية البريطانية عند هذا الحد ،بل قامت في العام 1922 بإصدار قانون بإسم لائحة جوازات صفر و تصاريح مرور،جعل جنوب السودان منطقة مغلقة أمام السودانيين و غير السودانيين،وبموجب هذا القانون أصدر الحاكم العام مرسوما أطلق عليه المناطق المغلقة ،قرر فيه أن المديريات الجنوبية مقاطعة مغلقة لا يجوز دخولها إلا بإذن خطي من الحاكم العام.[4]

✓ الدور الإسرائيلي في إنفصال جنوب السودان

إستغلت إسرائيل عامل الوقت و عامل البيئة والتحالفات لتنفيذ خططها داخل الدول العربية،فإسرائيل قبل أن تقدم على عمل ما تأخذ بأسباب النجاح لتتمكن من حصاد ما تم الإعداد له عبر عقود من الزمن،وباتالي فإن تحقيق المشرو ع الإسرائيلي و المتمثل بإسرائيل الكبرى يحتاج إلى كثير من العوامل ليخرج إلى النور.[5]

لذالك إتسمت إحدى الخطى الإسرائيلية لتحقيق مشروعها الأكبر بفصل جنوب السودان عن المنظومة العربية،و بالتالي فإن للدور الإسرائيلي في إنفصال السودان عدة مراحل من بينها :

المرحلة الأولى:التطبيع و الإحتواء

بدأت المرحلة الأولى للدور الإسرائيلي في السودان منذ عام 1951،حين تم الإعلان عن وجود بعثة تجارية إسرائيلية في الخرطوم قوامها 50شخص لشراء منتجات و بضائع السودان و إرسالها إلى إسرائيل،وذالك تفاديا للإجراءات التي تتخذها السلطات المصرية في مينائي السويس و بور سعيد،لمنع تهريب كل ما ينطوي تحت معنى الشؤون البحرية إلى إسرائيل.[6]

وسرعان ما تحولت هذه السايسة من سياسة تطبيع إلى سياسة إحتواء التي تمثلت في إحتواء الأحزاب البارزة لالتي ستشكل الحكومة في السودان ،وذالك لضمان إدارة الحكومة السودانية بما يتوافق مع السايسات الإسرائيلية ،وضمان إعترافها بإسرائيل داخل الوطن العربي،وبالتالي إخراجها من دائرة الصراع العربي_الإسرائيلي.

---

[4] نفس المرجع السابق ص 140
[5] إبراهيم يوسف حماد عودة،الدور الإسرائيلي في إنفصال جنوب السودان و تداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي،ص 73
[6] نفس المرجع السابق،ص 76

المرحلة الثانية:إسرائيل و نظرية شد الأطراف في السودان

أقامت إسرائيل علاقة مع أحزاب الحكومة السودانية ،وأقامت علاقات مع حركات التمرد في جنوب السودان،فتحولت من سياسة الإحتواء إلى سياسة شد الأطراف ثم بترها،مستفلة التباين العرقي في السودان لتبدأ حلقة جديدة متمثلة بإجهاض موارد الدولة الوليدة لإبعادها عن الصراع الهربي الإسرائيلي،بدأت هذه المرحلة تتشكل في مطلع الخمسينيات وفي هذه المرحلة إهتمت إسرائيل تحديدا بتقديم المساعدات الإنسانية (الأدوية و المواد العذائية و الأطباء) و تقديم الخدمات إلى اللاجئين الذين تدفقو عبر الحدود إلى إثيوبيا فارا بأرواحهم من مخاطر الحروب التي إنفجرت في الجنوب ، وفي هذه المرحلة أيضا بدأت أولى المحاولات الإسرائيلية لإستمار التباين القبلي جنوب السودان نفسه ،بالإضافة إلى إستثمار التنافر و الصراع الدائر بين الشمال و الجنوب لتعمل على تعميق حدة و هوة هذا الصراع، و من ثم دعم الجنوب ضد حكومة السودان.[7]

المرحلة الثالثة:إعادة قادة سياسيين من أبناء الجنوب

لم تترك إسرائيل مكانة للصدفة أو الحظ في جنوب السودان،وعلية فالأشخاص أنفسهم و تركيبتهم النفسية كانت ضمن دائرة التخطيط الإسرائيلي،فمثلا المزايا و الملامح الكامنة في شخصية **جرنج** عملت على افت نظر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية و العناصر الإستخباراتية الإسرائيلية الموجودة في الولايات المتحدة خلال فترة دراسته في أمريكا .

فقبل تحولهم إلى سياسيين و نخب لدولتهم الوليدة،كان زعماء التمرد في جنوب السودان جماعات عسكرية وظيفية،،اوكلت إليهم إسرائيل و من خلفها قوى غربية صاحبة إختصتص لمفاقمة الأزمات لحكومة الخرطوم ،وهو ما عبر عنه وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي السابق **آفي دختر** عندما قال(في ضوء تقديراتنا كان على إسرائيل أو الجهات ذات العلاقة أو الإختصاص أن تتجه إلى هذه الساحة (جنوب السودان) و تعمل على مفاقمة الأزمات و إنتاج أزمات جديدة ،حتى يكون حاصل هذه الأزمات معضلة تصعب معالجتها فيما بعد)[8]

[7] نفس المرجع السابق،ص 77

[8] نفس الرجع السابق ،ص78

المرحلة الرابعة:الدعم العسكري لحركات جنوب السودان

بدأت هذه المرحلة خلال الستينات حيث بدأت إسرائيل بدعم قوات الإنيانيا وتدريبها ،وخلال هذه المرحلة تبلورت رؤية إسرائيل التي ترى أن إشغال السودان في مثل هذا الواقع لن يترك له أي مجال لدعم مصر في أي عمل مشترك ضد إسرائيل ،مما شجع إسرائيل على أن تبعث بعناصرها إلى الجنوب مباشرة للعمل تحت ستار تقديم الدعم الإنساني ،لتبدأ بعدها بتقديم دعم من الأسلحة الروسية في عام 1962 لدعم حركة التمرد في الجنوب ,

هكذا بدأت حركات الجنوب العسكرية تجد من يتكفل بدعمها للوقوف أمام الحكومة السودانية صاحبة الجيش والمؤسسات.و التي كانت ما قبل الإستقلال تتمثل في السودان الشمالي القوي و الجنوب الفقير المتخلف ،أما الأن وفي ظل الدور الإسرائيلي فالجنوب أصبح له قاعدة تضع أمامه خبرات صراع مع 22 دولة عربية لصنع مستقبل مختلف.[9]

إن حلقات الدور الإسرائيلي في السودان و جنوبه لا تقف عند حدود السودان فقط ،بل تتسع لتشمل دول الجوار التي صنعت إسرائيل منها عمقا إستراتيجيا يتم فيها تمؤيؤ المخططات الإسرائيلية للجنوب ،كي يصعب على الحكومة السودانية الإحاطة بحلقات الدور الإسرائيلي و حصرها و بالتالي إفشال المخطط و عودة إسرائيل أدراجها في المنطقة ،فإسرائيل عملت على دعم الجنوبيين من خلال شبكة قوية متماسكة قادرة على الإحاطة بمجريات البيئة السياسية في دول الجوار.[10]

المرحلة الخامسة:الإتصال الإسرائيلي المباشر بحركات جنوب السودان

أصبحت العلاقات بين إسرائيل و جنوب السودان في ظل المكشوف ومن دون أي وساطة برسالة شخصية بعث بها "جوزيف لاقو"إلى "ليفي أشكول" رئيس وزراء إسرائيل بعد أيام من حرب 1967 عبر السفسلر الإسرائيلي لدى أوغندا ،مهنئا إياه بالنصر على العرب وواصفا الإسرائيليين بأنهم شعب الله المختار ،وقد لاقى ذالك الإتصال إستحسانا و أذنا صاغية من أشكول.

9 نفس المرجع السابق ،ص 80

10 نفس الرجع السابق.

وهكذا بدأت تتدفق على عناصر الجيس الإنفصالي الأسلحة و العتاد الإسرائيلي من ثلاث قواعد رئيسية.

بدأت الدوائر الأخيرة من مخطط شد الأطراف في السودان تكتمل،فالإتصلات أصبحت لا تحتاج إلى واسطة أو طريق غير مباشر، فالقادة الجنوبيون أصبحو متيقنين من الداعم الرئيسي لهم و المتكفل في إحتياجاتهم،فأصبح الشكر واجبا عليهم،بل أنهم ربطو أنفسهم بإسرائيل بعلاقة الخندق الإسرائيلي نفسه،الذي يواجه فيه نفس العدو في الصراع ضد العرب المختلفين عنهم و المضطهدين لهم.[11]

بعد أن أصبحت العلاقة مكشوفة لكلا الطرفين ،تمثلت ملامح الدعم الإسرائيلي في الثمانينيات للجيش الشعبي خلال تلك الفترة في إستقبال قياداته و ضباطه للتدريب في إسرائيل على حرب العصابات و إلحاق بعضهم بمعاهدها العسكرية ،و في نفس الوقت قامت إسرائيل بإرسال عدد من الخبراء العسكريين إلى جنوب السودان للمشاركة في وضع الخطط العسكرية للجيش الشعبي في مجابهته لجيس الحكومة المركزية و قد وصل عدد هؤلاء إلى 300 خبير عام 2002.[12]

المبحث الثاني :إتفاقية السلام الشاملة (نيفاشا) 2005

ضمن هذا الإتفاق في الدستور السوداني و عرف بالدستور الإنتقالي المؤقت لعام 2005،ومهد هذا الإتفاق الطريق لكيانين في السودان(إسلامي في الشمال،وعلماني في الجنوب) مع الإحتفاظ بحق تقرير المصير بعد 6 سنوات،بمعنى أدق إن الإتفاق هو الصيغة النهائية المطروحة أمام الجنوبيين إذ أرادو البقاء في الوحدة ،وهو أيضا يمهد الطريق لهم لغنشاء دولتهم إن أرادو الإنفصال ،وقد أصبح هذا الإتفاق بمثابة الدستور الشامل للبلاد،و أبرز ما تضمنه الإتفاق هو أمران:الأول يتعلق بتقاسم السلطة و الثاني متعلق بتقاسم الثروة و خاصة النفط،كما تضمن الإجراءات التمهيدية لإجراء الإستفتاء و الإنتخابات .[13]

❖ إتفاق تقاسم السلطة:

قسم إتفاق نيفاشا البرلمان السوداني بنسبة 52% لحزب المؤتمر الوطني الحاكم و 28% للحركة الشعبية لتحرير السودان،أي حاز الإثنان أو طرفا الإتفاق على نسبة 80% من المقاعد البرلمانية وعي النسبة اللازمة لتمرير أي تشريع أو أي تعديل دستوري يراه الطرفان ضروريا،كما أعطى الإتفاق أيضا نسبة 70 %للحركة الشعبية لتحرير السودان في المجلس التشريعي الخاص بجنوب

[11] نفس المرجع السابق ص82
[12] نفس المرجع السابق
[13] دريد الخطيب ،مخمج أمين الشب،إنفصال جنوب السودان الجذور و التطورات و التداعيات،ص 389

السودان ،وهذه النسبة أيضا هي النسبة اللازمة لتمرير أي تشريع في برلمان الجنوب ،أي أن مفاصل القرار في البلاد هو بيد شريكي الإتفاق المؤتمر الوطني و الحركة الشعبية[14]

❖ **إتفاق تقاسم الثروة:**

وضح هذا الإتفاق كيفية إقتسام عائدات تصدير البلاد للنفط هذا التصدير الذي بدأت الشحنة الأولى منه في عام 1999،و كانت وجهتها الصين ثم أصبحت ثم أصبحت الصادرات النفطية تمثل حوالي 70% من الصادرات السودانية ،مع العلم أن الإحتياطي النفطي السوداني يقدر بأكثر من ملياري برميل و،وتقع حقول النفط الأساسية في وسط البلاد و جنوبها ،وبحسب إتفاق نيفاشا فإن حصة الولاية المنتجة للنفط في 2% ثم تقسم العوائد الباقية أي 98% مناصفة بحيث تحصل الحكومة المركزية على نسبة 49% و حكومة الجنوب على 49%.

❖ **قانون الإستفتاء:**

تم الإتفاق بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على ألا تقل نسبة المشاركين في الإستفتاء عن 60% من المسجلين على اللوائح،أي اللذين يحق لهم التصويت،ثم أن تكون نسبة 51 %كافية لإعتبار ما يصوت عليه الجنوبيون قانونيا و نافذا سواء أكان بالإنفصال أو بالوحدة ،وقد وضع قانونا للإستفتاء من أجل هذا الغرض تضمن 69 مادة توزعت على 7 فصول ،تضمنت أحكاما عامة لكيفية ‘إجراء الإستفتاء والمفوضية المشرفة عليه ،إضافة إلى شرح عملية الإقتراع و تنظيمها ،مع تركيزها على توفير البيئة الملائمة للإقتراع وكفالة حرية التعبير عن الرأي دونما أي ضغوطات .ولكن أهم ما في القانون أنه في حال تم التصويت لصالح الإنفصال ،فإن الطرفين سيدخلان في مفاوضات تتناول بعض الأمور المعقدة التي أجلت في إتفاقية نيفاشا و سميت بالقضايا العشر الخلافية،وهي الجنسية و العملة والخدمات العامة ووضع وحدات الأمن و المخابرات المشتركة ،بالإضافة للإتفاقيات و المعاهدات و الأصول و الديون ،فضلا عن حقول النفط و إنتاجه ،والمياه و الملكية ووضع ولايتي جنوب كردفان و النيل الأزرق و منطقة أبيبي.[15]

❖ **الإنتخابات العامة التي تسبق الإستفتاء**

---

[14] نفس المرجع السابق

[15] نفس المرجع السابق ص 390

تأتي هذه الإنتخابات طبقا لما قررته إتفاقية نيفاشا ،وفي إنتخابات عامة لكل مستوييات الحكم وتحت رقابة دولية ،والهدف من هذه الإنتخابات هو الوصول إلى طبقات حكم منتخبة تقود البلاد إلى الإستفتاء الذي يشكل الحدث الأبرز.وستشمل هذه الإنتخابات إنتخاب رئيس الجمهورية و رئيس لحكومة الجنوب وؤئيس لكل الولايات السودانية البالغ عددها 25 ولاية ،كما ستشمل إنتخاب أعضاء البرلمان الوطني و مجلس الجنوب التشريعي و مجلس الولاية التشريعي.

المبحث الثالث:الإستفتاء على الإنفصال

جنوب السودان جاءت إلى الوجود كدولة مستقلة و بلد ذات سيادة عقب نضال طويل من أجل التحرير،هذا النضال الذي بلغ ذروته لتحصل على إستقلالها في ما يقارب مئتي سنة.[16]

جرى الإستفتاء على مصير جنوب السودان بتاريخ 9 جانفي 2011 وإمتد لغاية 15 جانفي 2011 ، إذ بلغ عدد المسجلين على اللوائح الخاصة بأصحاب الحق بالتصويت 3947676 وصوت منهم ما يقارب 83،98% للإنفصال.[17]

هذاو قد تم الإعلان عن النتيجة النهائية للإستفتاء وهو قرار الشعب الجنوبي بالإنفصال و إنشاء دولتهم المستقلة التي ستكون الدولة رقم 54 إفريقيا،وحددت الحركة الشعبية إسم الدولة الجديدة بجمهورية جنوب السودان وعاصمتها جوبا كما إختارت العملة الرسمية للبلاد و هي الجنيه كما إختارت النشيد الوطني أيضا.[18]

لاكن السؤال الأن ما إذا كان التاريخ المشترك يكفي لتشكيل أساس لدولة جديدة؟إستقلال جنوب السودان يطرح السودان عما إذا كان التجارب التاريخية التي لدولة السودان المتحدة سوف تتوفر في الجنوب الجديد،وتمكن هذا البلد الصغير ليصبح كيان سياسي وثقافي وإجتماعي وحد أي ما يسمى بالأمة.[19]

إضافة إلى كثير من المشكلات التي قد تعاني منها الدولة الناشئة مثل الخلافات القبلية الإثنية والجهل والأمراض والأوبئة إذ تشكل نسبة الأمية في الجنوب أعلى معدلاتها في العالم حيث أن أكثر من 80% من الذكور و96% من الإناث يعتبرون أميين ،إضافة إلى مشكلات التنمية والبنية التحتية ومشكلات الفساد المالي والإداري ومشكلات الفقر وغيرها[20]

---

16 Embassy of the republic of south sudan in Washington D,c a short history of south sudan 2007

17 د.دريد الخطيب،و محمد أمير الشب إنفصال جنوب السودان...الجذور و التطورات ص 393.

18 نفس المرجع السابق

19 19 Embassy of the republic of south sudan in Washington D,c a short history of south sudan 2007

20 د.دريد الخطيب،و محمد أمير الشب إنفصال جنوب السودان...الجذور و التطورات ص 393.

الأن أصبح إنفصال الجنوب السوداني عن السودان حقيقة مؤكدة،حتى أن القضية لم تعد من المسؤول عن إنفصال جنوب السودان بالرغم من أهمية السؤال ،حيث أن مناطق مختلفة مهددة بالإنفصال مثل دارفور ،وذالك تحت شعار التقسيم هو الحل الذي دعا إليه نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن.

و رغم خطورة كل ذالك إلا أن هناك أمورا أكثر خطورة على السودان تفرض نفسها كأولويات يجب التصدي لها منذ الأن و كلها تحديات تتعلق بالسودان و بالعرب ككل:

1-أول هذه التحديات هو الصراع السايسي العنيف الذي قد يتحول مع الأيام إلى إضطراب وفوضى سياسية قد تعجل بإنفصال دارفور بعد إقليم جنوب السودان.

2-قضايا ترسيم الحدود ،و بالتحديد ما يتعلق بوضع منطقة أبيي المتنازع عليها بين الشمال و الجنوب،إضافة إلى قضايا النفط و المياه،والجنوبيون في الشمال،والشماليون في الجنوب ،والحقوق المكتسبة لكل هؤلاء

3 و ثالث هذه التحديات يتعلق بإستمرار أسباب و عوامل تغذية النزعة الإنفصالية في باقي أجزاء السودان ، والتركيز على منطقتي أبيي و دارفور وجنوب كردفان و النيل الأزرق و مناطق البجة في شرق السودان ،في ظل الدعم الأمريكي الصريح و الإنحياز من جانب الرئيس الأمريكي باراك أوباما لما يسميه بحق تقرير المصير

4_التداعي الأخر و الأخطر بالنسبة لمصر و للعرب و هو المخاطر المباشرة على موارد مصر المائية ،وأمنها القومي في ظل الوجود القوي للنفوذ الإسرائيلي على حكومة الجنوب السودانية ،وحرصها على أن توظف هذا النفوذ كأوراق ضغط مستقبلية في علاقتها مع مصر و السودان.[21]

[21] Baath arab socialist party national leadership,general secritaria, http://www.baath-party.org/index.php?la 29/03/2015



الفصل الثالث: تداعيات إنفصال جنوب السودان

الفصل الثالث:تداعيات إنفصال جنوب السودان

شكل عام 2009 بالنسبة لحكومة جنوب السودان ذات السنوات الأربع،عاما صعبا إذ كافحت خلاله في إدارة أزمات مالية و إدارية و أمنية متعددة في الوقت الذي كانت تصارع فيه من أجل تنفيذ إتفاث السلام الشامل،وقد خيم على هذا الصراع و بشكل كبير ظل الإنتخابات التشريعية و التنفيذية بموجب إتفاق السلام الشامل.

المبحث الأول:تداعيات إنفصال جنوب السودان على السودان كرقعة جغرافية واحدة

وعلى مدار السنة تقريبا إشتدت حدة التوتر بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم و جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان وإقترن ذالك بتبادل الإتهامات بشأن تعطيل جوانب معينة من عملية السلام.

كما شهد جنوب السودان خلال الفترة نفسها موجة كثيفة من أعمال عنف مسلحة إجتاحت المناطق الريفية ،وكان العنف منظما تنظيما جيدا،شاركت فيه جماعات قبلية متعددة،وأظهر وحشية لم يسجل مثلها في تقارير السنوات الأخيرة ،وبحلول نهاية السنة قتل نحو 25000و شرد 350ألفا من الجنوبيين، من دون إحراز أي تقدم حقيقي لمعالجة الصراعات.[1]

إعتبارا من أواخر سنة 2009 رأى الكثير من مراقبي الشأن السوداني أن إتفاق السلام الشامل ليس إلا وقفا مؤقتا ومتعثرا لإطلاق النار،وتدل المؤشرات على أن حزب المؤتمر الوطني سوق يستمر في إعاقة التنفيذ الكامل للإتفاق لإلى أقصى مدى ممكن.[2]

بالإضافة إلى ذالك ،شهد الأمن في الجنوب تدهورا ملحوظا في سنة 2009،الأمر الذي رأت فيه حكومة جنوب السودان إمتدادا للحرب الأهلية الثانية ،فلقد شاركت فيها طائفة من الجماعات المسلحة العرقية أو القبلية تغذيها مظالم عديدة تحملها على حكومة جنوب السودان ،بعضها يتلاعب بها سماسرة السلطة كسبا لمزيد من النفوذ والسيطرة و الثروة ،وقدر قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان في شهر سبتمبر فرصة عودة الحريب ضد حزب المؤتمر الوطني بنسبة 50 بالمئة،فضلا عن إحتمال إشتداد الحروب العرقية في جنوب السودان قبل سنة2011.[3]

وصف الرئيس التشادي إنفصال جنوب السودان بأنه كارثة على إفريقيا كلها،فما من دولة إفريقية إلا وفيها شمال وجنوب ومسلمون و نصارى،فهو يحمل في طياته من التداعيات أكثر مما هو متوقع .

[1] كليرميك إيفوي و إميل ليبرن،مستقبل غامض:العنف المسلح في جنوب السودان،المعهد العالي للدراسات الدولية و التنموية، الطبعة الأولى جنيف 2010. ص 9
[2] نفس المرجع السابق ص 11
[3] نفس المرجع السابق.

تقوم دولة الجنوب خصما على مقومات كيان السودان وعناصر قوته،وبخاصة دوره الحضاري وموقعه الإستراتيجي،وثرواته،وهو ما يستدعي إعادة النظر في جميع العناصر التي تتمثل في الجغرافيا،والموارد الطبيعية والسكان،ومستوى النمو الإقتصادي والصناعي،،ودرجة التطور التقني،والقدرات العسكرية،وكفاية المؤسسات السياسية و الدبلوماسية و الأمنية.[4]

فمن **الناحية السياسية**:إحتدم الجدل الدستوري و القانوني حول شرعية النظام القائم في الشمال بعد الإستفتاء،فقد تجمعت أحزاب المعارضة تحت مسمى"مؤتمر السودان"،ودعت إلى حكومة إنتقالية،وعقد مؤتمر دستوري ،والإتفاق على برنامج وطني،وإجراء إنتخابات تؤسس لجمهورية برلمانية مدنية فائمة على التداول السلمي للسلطة.

ومن جانبه دعا النظام القائم إلى توسيع قاعدة الحكومة القائمة ،في مقابل مطالبة المعارضة بحكومة قومية ،وأعلن عن إتجاهه إلى إعادة عيكلة الحكم على المستوى الإتحادي و الولائي،إضافة إلى تعديلات واسعة في الدستوور الإنتقالي الحالي،وإعادة النظر في قانون الحكم المحلي و أوضاع المحليات،وجاءت في هذا الإطار "دعوة رئيس الجمهورية لتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة ،وفي تتضمن الموافقة مبدئيا على تغيير الدستور ،الذي ربما يخضع لإستفتاء شعبي".

أما **الجنوب السوداني**،فقد أعلنت الحركة الشعبية عن ال'تجاه لتشكيل حكومة قوميةبعد الإنفصال تمثل كل الأحزاب بما فيها المؤتمر الوطني لإدارة الجنوب.

وتتجه المعارضة الجنوبية بعد أن فقدت شريكها السابق (الحركة الشعبية)-إلى توثيق علاقاتها بالحركات المسلحة في دارفور،وهو ما يقوي موقف هذه الحركات التي إتجه بعضها نحو الحركة الشعبية،مثل حركة العدل و المساواة.[5]

أما من **الناحية الإقتصادية** فعدم الإطمئنان للنشاط الإقتصادي أثر سلبا في إستقراره،عبر عن ذالك محافظ البنك المركزي في حديثه حول سياسات البنك للعام 2011،موضحا ان البنك سيكثف جهوده لعودة الإستقرار الإقتصادي ،وتوفير السيولة ،وإستقرار أسعار الصرف ،وتخفيف التضخم،بالتنسيق مع سياسات وزارة المالية.

بعض خبراء المال أبدو مخاوفهم من إنهيار إقتصادي في الشمال بعد الإنفصال،محذرين من إرتفاع التضخم والركود وتباطؤ النمو الإقتصادي.[6]

[4] محمد العقيد محمد أحمد،تداعيات إنفصال الجنوب السوداني المحلية و الإقليمية و الدولية. مقال في مجلة قراءات إفريقية،العدد8 أفريل 2011.ص 47
[5] نفس المرجع السابق،ص 48
[6] نفس المرجع السابق

ومنه يمكن أن نخلص إلى أن من بين أهم تداعيات إنفصال الجنوب السوداني على السودان كرقعة جغرافية واحدة:

- **تصاعد العنق الجنوبي الداخلي في سنة 2009 إقترن مباشرة بسير الحرب الأهلية وتاريخ التفتت الجنوبي.**
- **مع إقتراب إنتخابات سنة 2010 ولإستفتاء كانون الثاني2011،أصبح العنف الجنوبي سياسيا على نحو متزايد ،الأمر الذي يهدد إتفاق السلام الشامل الهش**
- **سماسرة السلطة يعملون على ما يبدو على إزكاء الصراع بقوة في الجنوب**
- **عجزت حكومة جنوب السودان على وقف العنق المتصاعد وإنتهجت سياسة_نزع السلاخ يقوة_ الأمر الذي سيفاقم إنعدام الأمن على أرض الواقع**
- **مع دنو سنة2011 تزايد إحتمال نشوب نزاع مسلح مسيس في السودان.**

المبحث الثاني:تداعيات إنفصال جنوب السودان على دول المحور الإفريقي

دراسة الحالة المصرية:

تسعى مصر من خلال التوجه جنوبا إلى ضمان أمنها القومي بضرورة العمل على تقليص فرص التواجد الفاعل للقوى المضادة للمصالح المصرية ،سواءا في شمال أو جنوب السودان و منع النزاعات الإثنية أو العرقية أو الدينية على هذا الإتجاه،بإعتبارها تهديدا للأمن القومي المصري وتهديدا للمصالح المصرية.

1-تأثير إنفصال جنوب السودان على الأمن القومي المصري في المجال السياسي:

أ.تفرز الصراعات الداخلية التي يعاني منها السودان تأثيرا مباشرا على الامن القومي المصري ،وخاصة بعد أن أدت إلى إنفصال لبعض أجزاء الإقليم السوداني،مما أدى إلى زيادة عدد دول حوض النيل إلى إحدى عشرة دولة ،وما يعنيه ذالك من تعقيدات لمصر تؤثر بشكل مباشر على أمنها القومي ،حيث تعتبر مياه النيل شريان الحياة بالنسبة لها من خلال تدفق ما نسبته 28% من حصة مصر من المياه من الجنوب السوداني ،كما أنه ترتب على إنفصال جنوب السودان توقف عدد من المشروعات بين مصر والسودان الموحد.[7]

2-الآثار السلبية على السياسة الخارجية المصرية:

أ_هناك تداعيات على النظام العربي والنظام الإقليمي بصفة عامة نتيجة إنفصال الجنوب ومحاولة إستقطابه بواسطة قوى عربية أو إقليمية أو دولية تختلف مصالحها عن المصالح المصرية

ب-وجود تداعيات على العلاقات السياسية المصرية_السودانية والتي لابد أن يعاد تشكيلها طبقا للأوضاع الجديدة

ج-تداعيات من أثر التحريض الأجنبي لقوى الإنفصال ضد مصر ،وهذه التداعيات قد تستمر حتى بعد الإنفصال من أجل إحراج مصر،كما أنها تخطط وتنفذ ضد مصر في سياق الحرب بالوكالة بأساليب مختلفة .[8]

[7] Iheb about aych;arab center for research and studies, article: http://www.acrseg.org/11279 Tuesday 14april2015

[8] نفس المرجع السابق.

3_الصراعات المتعلقة بدولتي السودان في منطقة القرن الإفريقي وأثرها على الأمن القومي المصري في المجال السياسي:

أ–إن تفكيك السودان أو عدم إستقرارها يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الإستراتيجي في الإقليم سواء في القرن الإفريقي أو البحر الأحمر ،الأمر الذي سيؤثر سلبا على أمن مصر ودورها ومكانتها لصالح دول أخرى متحالفة بالفعل مع دول و قوى أخرى من خارج المنطقة.

ب–تشهد منطقة القرن الإفريقي العديد من الخلافات والصراعات بين دولها،كما توجد أيضا صراعات وتوترات متعددة بين دول حوض النيل يكون السودان طرفا فيها مما يجعل الانشقاقات والصراعات سمة مميزة لعلاقات تلك الدول ،وتتسم هاته الصراعات بتعدد مستوياتها مما يضفي عليها قدرا كبيرا من التعقيد والصعوبة.

4–الضغوط الخارجية و تأثيرها على الأمن القومي المصري في المجال السياسي.

يقصد بالضغوط الخارجية في هذا الإطار تأثير القوى الكبرى التي وسعت إهتمامها بالقارة الإفريقية و خاصة السودان وما يجاوره من دول والتي تسعى إلى تحقيق مصالحها على حساب السودان ومصالحه ،وأخطر هذه التهديدات تأتي من الجانب الأمريكي والإسرائيلي.

وتتجلى المصالح الغربية وخاصة الأمريكية،حيث تمثل العنصر الحاكم في تطور الأوضاع في السودان، و من المؤكد أن الهدف الذي تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية هو تفكيك السودان وتفتييتيه إلى دويلات صغيرة تكون خاضعة لها في المنطقة، ويترتب على تلك الأوضاع تهديد الدول العربية المجاورة للسودان خاصة مصر ،وحصارها إستراتيجيا والتلويح بأن مصر ليست بعيدة عن مثل هذا المصير إذا حاولت مواجهة الضغوط الأمريكية أو عدم الإلتزام أو الأهداف الأمريكية في المنطقة مما يؤثر على الأمن القومي المصري تأثيرا مباشرا.[9]

[9] نفس المرجع السابق

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل السودان

أ–مستقبل العلاقة بين دولتي السودان بعد إعلان إستقلال الجنوب:

يمكن إعتبار إعلان إستقلال جنوب السودان 9 جويلية2011 بعد الإستفتاء الذي عقد غي 9 جانفي 2011 حول تقرير مصير جنوب السودان،بمثابة إعلان لفشل النخبة السياسية السودانية الشمالية والجنوبية في تقديم التشخيص الصحيح لطبيعة مشكلة جنوب السودان ز تقديم الحل الصحيح لهذه المشكلة.

وإذا حاولنا دراسة **أمن** جنوب السودان في مرحلتي ما قبل سنة 2011 وبعدها فإننا نجد أنه و مع تعدد مصادر إنعدام الأمن الفعلية والمحتملة فإن آفاق مستقبل جنوب السودان ليست إيجابية.فالمصالح الإقتصادية المتبادلة وكذالك سياسة الجزرة والعصا قد تحول دون إنهيار إتفاق السلام الشامل ،بيد أن جنوب السودان سيظل هشا للغاية.العدو المشترك في الشمال والرغبة في الإنفصال عن شمال السودان مازالا يوحدان صفوف الجنوبيين ولو بشق الأنفس ،ولا كن هذا قد يتغير في المستقبل،فالأسباب الجذرية التي عملت على تفكك الجنوب لم يجر التصدي لها على نحو مجد،بينما ستستغرق معالجة نقاط الضعف البنيوية التي يقوم عليها العنف.[10]

أما معالم إتفاق السلام الشامل التي قد تكون أساس الصراع في المستقبل هي:

- الفشل في التوصل إلى إتفاق بشأن نتائج تعداد 2008
- الفشل في ٬جراء إنتخابات عادلة ،أو التنازع على نتائج الإنتخابات
- تريم الحدود بين الشمال و الجنوب المتنازع عليه
- عدم إجراء إستفتاءات حول تقرير مصير الجنوب أو أبيي و تزوير واضح
- عدم إحترام نتائج الإستفتاءات أو تنفيذ نتائجها بأمانة
- الفشل في ٬جراء المشاورات الشعبية التي فوض بها إتفاق السلام الشامل في جنوب كردفان والنيل الأزرق
- الفشل في التوصل إلى إتفاق بشأن تقاسم موارد السودان في خال وقوع الإنفصال المحتمل.[11]

[10] كليرمك إيفوي و إميل ليبرن،ورقة عمل التقييم الأساسي للأمن البشري التابع لمسح الأسلحة الصغيرة بعنوان:مستقبل غامض العنف المسلح في جنوب السودان،المعهد العالي للدراسات التنموية و الدولية ،جنيف 2010 ط1 ،ص35

[11] نفس المرجع السابق.

أما مستقبل العلاقة بين دولتي السودان بعد إنفصال الجنوب و إعلانه الإستقلال فأمام خيارين للنحب السياسية في الشمال و الجنوب.

أ_الخيار الأول :الإنطلاق من الإنفصال السياسي

إعتبار أن إنفصال الجنوب وإعلانه الإستقلال هو خطوة للوراء ،؟وإن كانت قد أملته جملة من التاريخية والسياسية والدولية المتفاعلة لذا يجب اعمل المشترك على:

1_ضمان عدم التراجع خطوات أخرى للوراء بمزيد من التفتيت،وذالك عبر التوافق بين النخب السياسية السودانية في الشمال والجنوب ،على جملة من القواعد والقوانين والإتفاقيات القانونية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية التي تتيح للروابط الموضوعية (الجغرافية التاريخية الإجتماعية الحضارية) التي ستظل تشد أجزاء الوطن الواحد رغم الإنفصال السياسي، أن تعبر عن ذاتها بأقصى درجة ممكنة في ظل هذا الأنفصال السياسي.[12]

2_ العمل على إتخاذ كل الخطوات الممكنة للأمام بإتجاه الوحدة ذالك بأن (البشرية قد دخلت عصر الإنتاج الكبير والدول العملاقة ،وأن مصير الأقزام من الدول أن تحتمي راغبة أو كارهة ،بمظلة التبعية السياسية لدفع خطر العدوان،والتبعية الإقتصادية لدفع الجوع، وأن تدفع من حرية وطنها ومواطنيها أثمانا باهظة لمن يغذيها أو يحميها.[13]

<u>الخيار الثاني:التراجع إلى الإنفصال الإجتماعي</u>

العمل على محاولة إلغاء الروابط الوضوعية بين الشمال والجنوب.لاكم مصير هذه المحاولة هو الفشل ،ذالك أن هذه الروابط ستظل تشد أجزا الوطن الواحد رغم الإنفصال السياسي،فعلى سبيل المثال فإن الإقرار بالحقيقة التاريخية التي مضمونها أن الإستعمار البريطاني هو من شكل حدود السودان المعروفة الأن لا يعني أنه قد شكلها طبقا لأهوائه الذاتية فقط،بل طبقا لإكتشافه هذه الروابط الموضوعية أيضا.[14]

---

[12] د.صبري محمد خليل خيري،مستقبل العلاقة بين دولتي السودان،جامعة القلسفة الخرطوم على الرابط:
https://drsabrikhalil.wordpress.com/2011/09/05

[13] نفس المرجع السابق.

[14] نفس المرجع السابق

ب_مستقبل العلاقة بين مصر و السودان

تحتل قضية المياه أولوية متقدمة في الفكر الإستراتيجي المصري في المرحلة المقبلة ،ومسألة البحث عن موارد مائية جديدة تكاد تعتمد بشكل رئيسي على مبادرة حوض النيل المشتركة ،لهذا فإن ظهور دويلة جديدة في جنوب السودان أو إستمرار حالة عدم الإستقرار سوف يؤدي إلى خلق الكثير من التعقيدات في هذا المجال.

كما أن إنفصال جنوب السودان وتصاعد الحركات المضادة لنظام الحكم في الشمال والتصادم مع دول الجوار والضغوط الدولية على السودان سيعكس آثار على الأمن القومي المصري في المجالات الآتية:

-تصاعد الهجرات السودانية إلى مصر ونما ينتج عنه من آثار سلبية في المجال الإقتصادي والإجتماعي.

-عدم تحقيق الإتفاقيات مع السودان خاصة في مجال التكامل الزراعي وبما يمثل خسارة على مصر.

-تعرض الأمن المائي المصري لمخاطر نتيجة لتدخلات أجنبية في جنوب السودان وبما يعكس العديد من الآثار السلبية في المستقبل.[15]

[15] نفس المرجع السابق

خلاصة وإستنتاجات الفصل الثالث

أدى إنفصال جنوب السودان إلى العديد من التداعيلات منها ما هو داخلي و منها ما هو خارجي،فمن الناحية الداخلية نشأت العديد من الصراعات الداخلية و ظهور الجماعات الإرهابية و أعمال العنف المسلحة ،حيث شهد الأمن في الجنوب السوداني تدهورا كبيرا خصوصا في سنة 2009.

أما من الناحية الإقليمية فقد أدى إنفصال جنوب السودان إلى تأثيرات على الأمن القومي المصري ،فعدد دول حوض النيل أصبحت 11 عشر دولة ،وما يسببه ذالك من تعقيدات لمصر،حيث يؤثر ذالك بطريقة مباشرة على أمنعا القومي.

أما بالنسبة لمستقبل العلاقة بين دولتي السودان فيظهر هناك عجز أو فشل في تسيير وتقسيم الموارد الطبيعية.

الخاتمة:

وفي الأخير يمكننا أن نخلص إلى أن السودان هي دولة ذات مساحة شاسعة محدودة بما يقارب 9 دول مما جعلها متعددة اللغات والقبائل ،وهذا ما يسهم في قيام حركات التمرد والإنفصالات الداخلية ،وهو ما حدث بالفعل حيث تم إعلان إنقسام دولة السودان إلى قسمين وهما سودان شمال وعاصمتها الخرطوم وسودان جنوب وعاصمتها جوبا .

ولم يحظ جنوب السودان منذ إستقلاله بالإستقرار السياسي،إذ رافق قيام الدولة تنامي الحركات الراغبة في الإستقلال خاصة الجنوب بسبب القهر والظلم الإجتماعي وإحتكار المركز للثروة والسلطة، ولاكن مازاد الطين بلة حركات التمرد التي تسعى جميعها للإنفصال وتدوين كيانات مستقلة ،هذا في الوقت الذي زالت فيه الرؤية الحزبية الضيقة والمصالح الشخصية تضع مصالحها فوق مصالح الوطن .

والمأساة الحقيقية بدأت مع الجنوب الذي إستعد لإعلان إنفصاله ،و الواقع أن السودان يمر بأزمة عميقة فهناك إضطرابات و و إقتتال و تنازع على السلطة و حراك إجتماعي (شعبي،حزبي)،والدولة تتمزق بين كتل من العقائد الحزبية المتناقضة و قوى العصيان المتأججة و أوجاع الماضي المتربصة.

لقد فشلت كل الحكومات السودانية التي تعاقبت على الحكم في إيجاد حلول ناجعة للسودان وظلت تلك الحكومات تعمل على تمية مصالحها الفئوية الضيقة ،وكان للتركيبة الإنتهازية بين الأحزاب الدور الرئيسي إلى عدم النجاح في في الوصول بالسودان إلى بر الأمان ،بل كان الصراع المحتدم والمتكالب على الوصول إلى السلطة والحصول على مغانم لتفعيل وتأزيم الصراعات وفتح الباب أمام التدويل والتدخل في الشؤون الداخلية ، أيضا فشل الأحزاب والفعاليات السياسية السودانية في معالجة أوجاع البلاد.

ومنه إذا حاولنا إستنتاج أسباب الإنفصال لايمكننا الفصل بين العامل الإقتصادي المتمثل في إختلاف مستوى التنمية بين الشمال والجنوب ،أ, التهميش السياسي المتمثل أيضا في أخطاء الحكومات السودانية المتعاقبة ،وغياب دور الدولة.

كما لا يمكننا أن نتناسى الحقب التاريخية المختلفة وممارستها ،كالسياسة الإستعمارية البريطانية ذات النهج الإنفصالي أو حتى العامل الديمغرافي المتمثل في التباين الثقافي والإختلاف العرقي بين شمال السودان وجنوبه،فجميع العوامل السابقة تراكمت لتؤدي إلى الإنفصال .

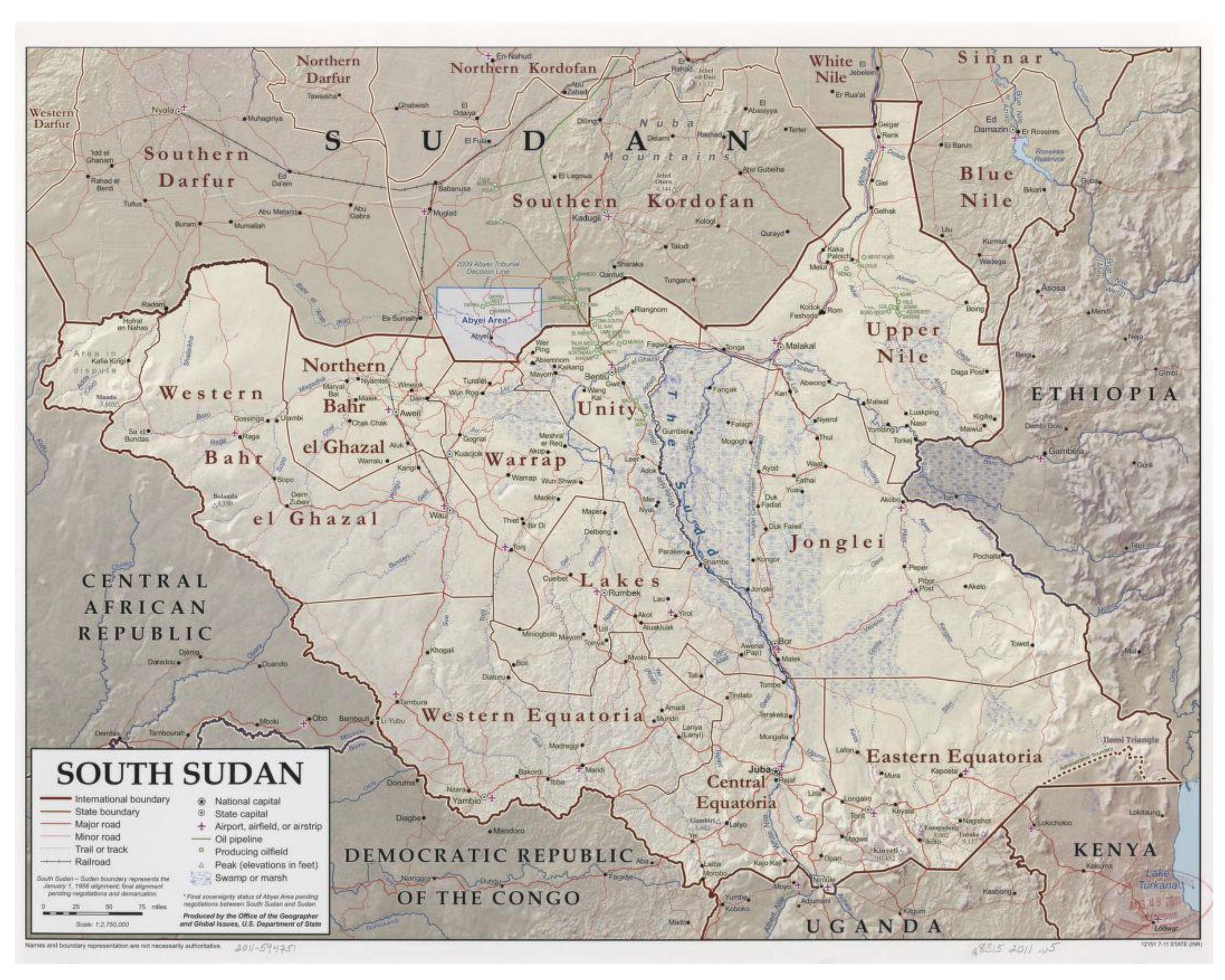
أيضا العامل الديني لم يكن السبب الأساسي في المشكلة و لاكن تسييس الدين و تغذية الإختلافات و تخويف الاخرين عن طريق التدخل الخارجي و الأدوار الخارجية لدول مختلفة،هو ما فاقم المشكلة والدليل على ذالك هو التعايش بين الديانتين المسيحية و الإسلامية في كثير من بلدان العالم العربي .

ثم إن الثورة العالقة في أذهان الجنوبيون أثرت كثيرا في تعاطيهم مع أهل الشمال ،تلك الصورة تعود إلى عصور الإسترقاق و التجارة القائمة عليها،عندما كان الجنوبييون عبيدا لدى الشماليين ،هذه الصورة سببت إختلافا حقيقيا بين شطري السودان.

ثم إن الصراع الحقيقي ين الشمال و الجنوب أو الأزمة الحقيقية بينهما ،تتمثل بوجود صراع حقيقي بين هويتين ،هوية شمالية و هوية جنوبية،مختلفتين في كل المقومات اللازمة لقيام الوحدة ،فهما تختلفان في اللغة و الثقافة و العرق و الدين و هو ما سهل التدخل الخارجي لتشتيت أواصر السودان.

إن إختزال إتفاق نيفاشا التسوية أو الوحدة بين الشمال و الجنوب ،يتقاسم السلطة السياسية و الثروة الإقتصادية ،قد أدى إلى إيقاف الحرب بين الطرفين ،ولاكنه لم يكن ليحقق الوحدة المنشودة بينهما ،وقد دلت صناديق الإقتراع فعلا على ذالك.

الملحق رقم1:جنوب السودان



المصدر: international refugee rights initiative,april 2014

الملحق رقم2

خريطة

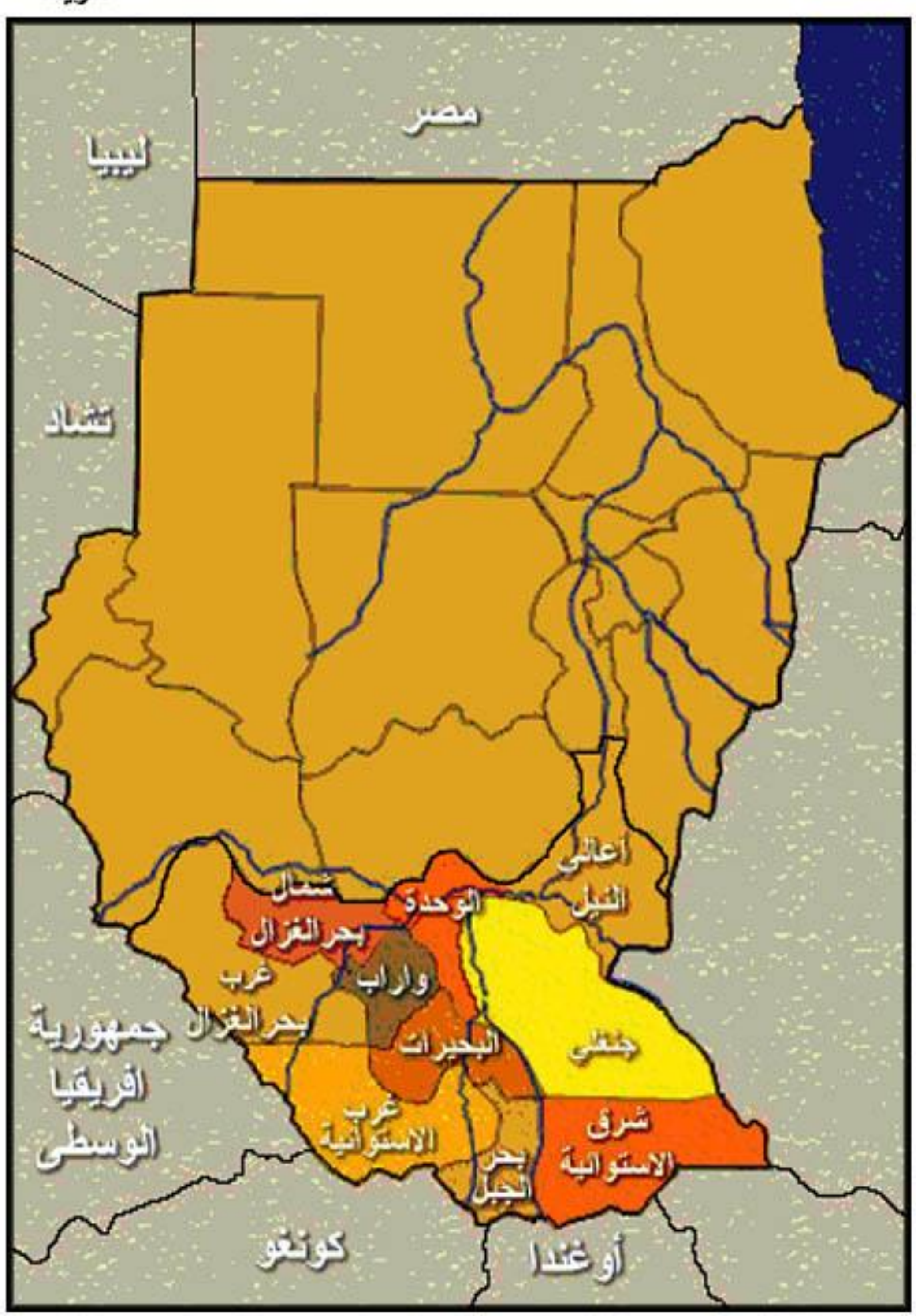


الموقع الجغرافي للسودان ودول الجوار

المصدر: wikipidia.org

الملحق رقم 3

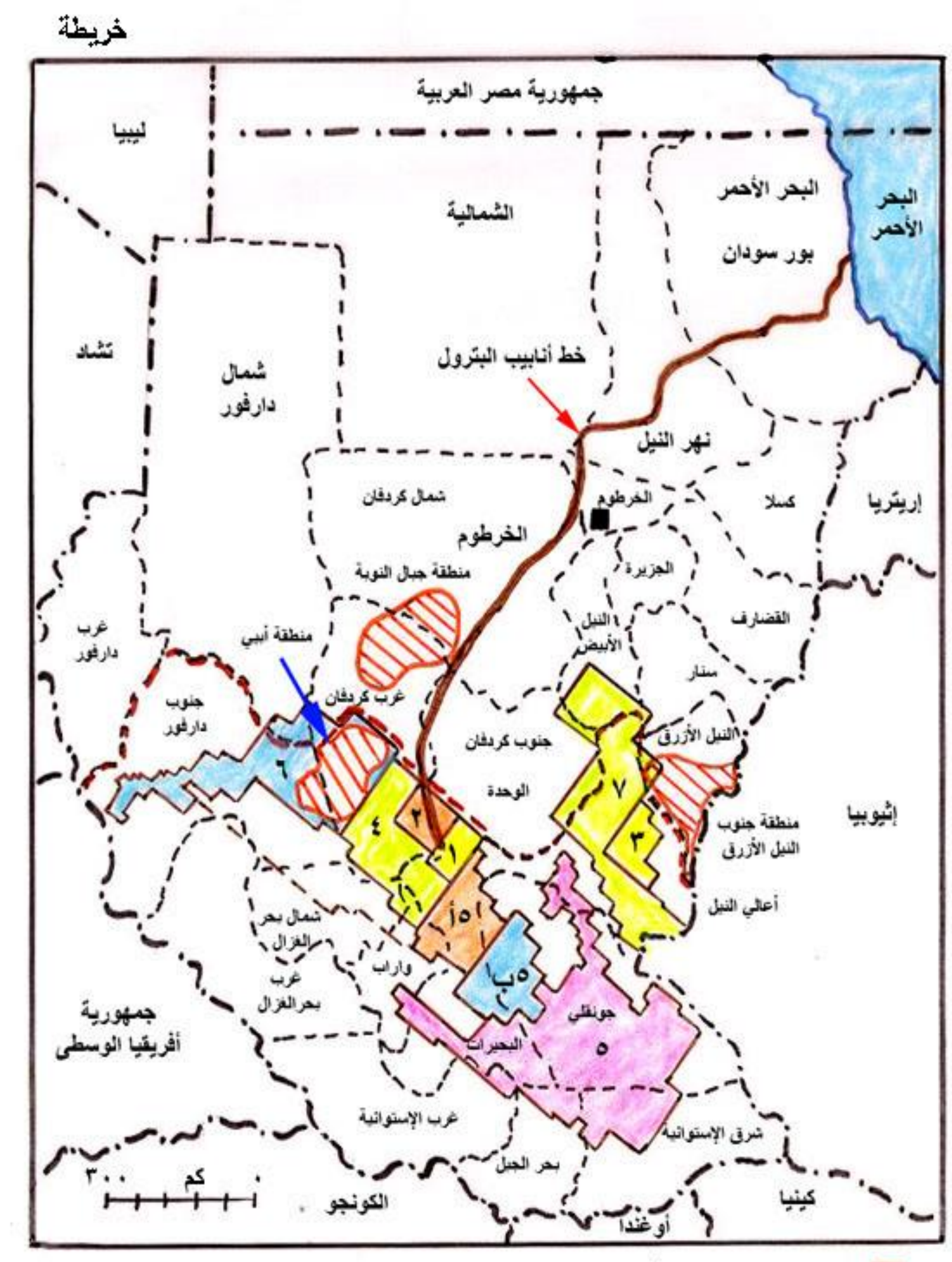
خريطة



التقسيم الإداري لدولة جنوب السودان

المصدر: www.wikipidia.org

الملحق4



مناطق النفط في جنوب السودان

المراجع باللغة العربية:

1. عمر سلمات،**الأزمة السودانية:**مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر ،يوسف بن خدة،**2006**
2. د.سداد مولود سبع،**البعد العرقي و السياسي لمشكلة جنوب السودان:أبيي نموذجا**، مجلة دراسات دولية.العدد 27.
3. د.فارس بريزات،**دراسة في الرأي العام السوداني بعد الإنفصال**،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،معهد الدوحة.جوان،2011.
4. صندوق النقد الدولي،**السودان:**المراجعة الأولى في ظل البرنامج الذي يراقبه خبراء الصندوق،والبيان الصحفي،وبيان المدير التنفيذي الممثل للسودان.التقرير الدولي رقم 249/**14**.
5. كليرميك إيفوي و ايميل ليبرن،**مستقبل غامض:**العنف المسلح في جنوب السودان.ورقة عمل التقييم الأساسي للأمن البشري التابع لمسح الأسلحة الصغيرة،ط1،سويسرا.
6. مجموعة مؤلفين،**إنفصال جنوب السودان(المخاطر و الفرص)**،المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات . المكتبة الإفريقية،قطر،يوليو، 2012.
7. كمرشو الهاشمي،**سلطات مجلس الأمن في الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستار ،جامعة محمد خيضر،**بسكرة**،**2012**,
8. **موسى محمد الدود جبارة**،**دور قبائل التماس في تحقيق التعايش السلمي بعد إنفصال جنوب السودان: (دراسة حالة قبيلتي الدنكا و الرزيقات)**،ديسمبر،**2010**.
9. **د.أماني الطويل**،**مستقبل السودان:واقع التجزئة و فرص الحرب**،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،(معهد الدوحة).جوان،2011.

10. إبراهيم يوسف حماد عودة،**الدور الإسرائيلي في إنفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستار،كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية.فلسطين 2014.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Staton winter,**the republic of south sudan,** a complendium_of select documents In the library of congress,Africana collection2011.
2. Christina haneef,**return to south Sudan**, center of development and emergency practice. oxford brooks university,25january2013.
3. Hala ahmad el amin,**sudan trade point**,the 8th repport.january 2008.
4. July flint,**the auther war:the interieur Arabian conflict in darfour**.small arms survey,graduate institute of international and_developement studies.2010.
5. Eric stoner,sudan's 1964;october revolution,inspires currents protests,february 29th,2012.
6. Embassy of the republic of south sudanin washington d.c, ashort history of south sudan 2007.

7. Baath arab socialist party national leadership,general secritaria,http://www.baath-party.org,29,03,2015.
8. Ihab abdou ayach,arab center for reaserch and studies,http://www.acresg.org,14,april,2015

المراجع الإلكترونية:

1. شبكة المشكاة الإسلامية،**التباين الإثني والثقافي في السودان وإشكالية الوحدة**،على الرابط:http://ftp/elmishkat.net/mode/23042
2. أحمد يوسف الفرعي،**نظام الحكم في السودان1969-1985 وأثره على السياسة الدولية** على الرابط:http://digital ahram.org.og
3. السودان...الجنوب يصوت ،بي بي سي العربية في 9 جانفي2001:على الموقع http://www.bbc.co.uk/arabic middeleeast
4. د.صبري محمد خليل خيري،مستقبل العلاقة بين دولتي السودان،جامعة الفلسفة.الخرطوم،على الرابط: http:/drsabrikhalil.wordpress.com يوم 5.9.2011.

الفهرس